برنامج مقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع

للحد من آثار مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية

إعداد

نصر على رحيم السيد

مدرس بقسم تنظيم المجتمع

كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان

المدخل لمشكلة الدراسة:

تعد ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية من أهم صور الجرائم المستحدثة وأسرعها انتشاراً فى الاقتصاد العالمى المعاصر، حيث يتفاوت حجمها من دولة لأخرى وفقا للظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتراوح الحجم والأثر بدءاً من معدل (١٠%) من إجمالى الناتج القومى فى البلاد المتقدمة ليرتفع إلى أكثر من (٤٠%) فى البلدان النامية (*١: ٢١**).

ويمثل الاتجار بالأعضاء البشرية شكل من أشكال الجريمة المنظمة الدولية التى تدر مليارات الدولارات من خلال استدراج ضحاياها والاتجار بهم بين بلاد العالم عن طريق الخداع أو التهديد أو الإكراه (٢ :٣٨).

هذا ولم تستطيع الإحصائيات حتى العالمية بيان الحجم الحقيقى لجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية حيث أن المسئولين عن السياسة الأمنية يعطون بيانات عامة وغامضة ففى فرنسا توجد تقديرات عامة تؤكد أن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية تمثل قرابة (٣%) من مجموع متوسط الجرائم التى ترتكب فى الدولة، بينما فى ايطاليا فإن الجريمة المتعلقة بالاتجار بالأعضاء البشرية تشكل (٢.١١%) ولكن العديد من الدول النامية والعربية لم تعمل أجهزتها الإحصائية بعد على نشر البيانات والمعلومات الكافية عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية وغالبا ما تعالج أنماطها تحت التقسيمات التقليدية للجرائم العادية (٣: ١٤٦-١٤٧).

والواقع أن التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت التقدم التقنى قد أثرت على وجود صور وأنماط جديدة من الجرائم عرفت بالجرائم المستحدثة لعل أكثرها خطورة جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية (٤: ١٧٠).

حيث أن هذه الجريمة انتشرت بصورة كبيرة فى الدول الفقيرة عن طريق قيام الأفراد ببيع أعضائهم لظروفهم المعيشية والاقتصادية السيئة ويتم نقل الأعضاء البشرية إلى الدول المستوردة وغالباً ما تكون الدول المتقدمة، فتنتشر عصابات الإتجار بالأعضاء البشرية فى الدول النامية الفقيرة مستغلين احتياجات المواطنين وحثهم على بيع أعضائهم البشرية (٥: ٧١٣).

ويتضح من ذلك وجود أخطار تهدد العنصر البشرى ذاته خاصة فى دول العالم الثالث وقد صنفت منظمة الصحة العالمية مصر بأنها واحدة من خمس بؤر للاتجار بالأعضاء البشرية(٦:٢) ويرى البعض أن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية من أخطر الجرائم حيث(٧: ١٧٣).

١. أن نشاطها سرى ويعتمد كلية على المتعاملين بها وأنها تجعل الإنسان سلعة لها.
٢. أن نشاطها لا يقتصر على جزء واحد من الإجرام بل له صلات بجرائم أخر اجتماعية واقتصادية وسياسية.
٣. أن نشاطها يتفرع على نطاق واسع فتضم المستوى المحلى والإقليمى والدولى.

* تشير إلى رقم المرجع فى متن الدراسة
** تشير إلى رقم الصفحة أو الصفحات فى نفس المرجع

وعلى ضوء ما تقدم يمكن اعتبار مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية مشكلة لها آثار متعددة تبدأ من الفرد المتضرر نفسه أو أسرته أو المجتمع بأسره على أساس أن كل نسق مرتبط بالأخر كما أصبحت تحوز اهتمام جميع شرائح المجتمع وكافة تخصصاته لمواجهتها والتصدى لها[٨: ٩٠]

وتعد مهنة الخدمة الاجتماعية من التخصصات التى تعمل على وقاية المجتمعات بالمساهمة فى صياغة القوانين والتشريعات والتنظيمات التى تجنب مواجهة المشكلات المستقبلية كرسم سياسة اجتماعية لترشيد كيفية بناء المجتمعات وحقوقها وواجباتها وإقامة سياج أخلاقى ودينى يحصن أفراد المجتمع [٩: ٢٧٧].

وعليه فإن مهنة الخدمة الاجتماعية وطريقتها فى تنظيم المجتمع يمكن أن تؤدى أدواراً فاعلة تتكامل مع أدوار بقية أعضاء الفريق المعالج للمتضررين - من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية - حيث أنها لم تعد مجرد استجابة لمثير أو لرد فعل وإنما أصبحت مهنة رئيسية وشريكاً فاعلاً فى عملية العلاج[١٠: ١٣٠].

مما سبق يتضح أن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية والمشكلات المترتبة عليها تستدعى تعاون العديد من التخصصات والأجهزة لتقديم المساعدة للمتضررين، هذا ويمكن أن تفيد طريقة تنظيم المجتمع بتقديم الخدمات وتدعيم بناء المجتمع ووظائفه العلاجية والوقائية وصولاً لتحقيق أهدافه باستخدام الأساليب والوسائل المتعددة [١١: ٤٧٦].

ومن المتعارف عليه أن الهدف العام لطريقة تنظيم المجتمع هو مساعدة المجتمعات على إحداث التغيير الاجتماعي المقصود بما يؤدى إلى تحسين أحواله، وتسهم طريقة تنظيم المجتمع بما تتضمنه من عمليات ومهارات فى مساعدة المنظمات على مواجهة مناطق الخلل التى تعانى منها، كما أنها تواجه المشكلات المجتمعية، وتنمية روح التعاون والفريق بين أفراد المجتمع والمنظمات لتنفيذ مشروعاتها ولتحسين مستوى الخدمات بها.[١٢: ٢٦٢]

ومن هنا نجد أن البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع يتمثل فى قيام المنظم الاجتماعى بمعرفة الاحتياجات والمشكلات التى تواجه المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية والعمل على توفير الخدمات اللازمة لهم لمواجهة الآثار السلبية التى يعانون منها فى إطار مشاركة الأسرة والمجتمعات المحلية والجهات الرسمية والتطوعية وباستخدام المداخل والنماذج والاستراتيجيات والمبادئ والأدوار والأدوات لطريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية.

هذا وتوجد بعض الدراسات العلمية السابقة يمكن تناولها فى هذا السياق.

فقد أوضحت دراسة (محمد فتحى عيد ٢٠٠٤)[١٣] أهمية التنسيق بين السياسة الاجتماعية والجنائية القومية وتحديد الحماية واختيار التدابير الرامية لحل المشكلات التى تنتج من عصابات الإجرام المنظم للاتجار بالأعضاء البشرية.

وأشارت دراسة (محمد مختار السيد ٢٠٠٦)[١٤] إلى أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤثر فى انتشار جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية وأن كانت للنواحى الاقتصادية الجانب الأكبر فى تفاقم هذه الجريمة.

وتناولت دراسة (Duun, Kathien ٢٠٠٧)[١٥] الاتجار بالأعضاء البشرية تزداد فى الوقت الراهن نتيجة التكنولوجيا وما تلعبه شبكة الانترنت فى زيارة هذه الجريمة وانتشارها عن طريق تقديم صور ممارسة الاستغلال وأن صعوبتها تكمن فى عدم ضبطها نتيجة تلاشى أدلة إثباتها.

وذكرت دراسة (بسمة محمد عثمان ٢٠٠٩)[١٦] أن صور الاتجار بالبشر متعددة فمنها الاستغلال الجنسى وبيع الأعضاء البشرية وأثبتت وجود أنواع عدة من الضرر الذى يقع على ضحية الاتجار بالبشر يرتبط بعضها بالضرر الجسدى والآخر بالضرر المادى وثالث بالضرر الأدبى والمعنوى وأضافت بضرورة التزام الدولة بتعويض ضحايا الاتجار بالبشر وأهمية تشكيل لجان مهنية تعمل على حفظ حقوق المتضررين.

فى حين أن دراسة (Gilmer, sara ٢٠١١)[١٧] قامت بإجراء مقارنة بين أدوار بعض الدول (نيجيريا- السويد- ألمانيا) فى التصدى لمشكلة الاتجار بالبشر وتبين أن السويد كانت أقل فى حجم ونسبة المتاجر بهم نتيجة استخدام مجموعة من الآليات أهمها وجود تنسيق بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية والإهتمام بالمدافعة عن حقوق الإنسان لتحقيق العدالة الاجتماعية والاهتمام بمراقبة جميع حدودها.

وأشارت دراسة (Small, Kevone, ٢٠١٥)[١٨] لأهمية وسائل الإعلام حيث أنها تلعب دوراً هاماً فى تشكيل الرأى العام وتعبئته نحو قضية الاتجار بالأعضاء البشرية لمواجهتها بشكل جماعى إضافة إلى قيام المنظمات غير الحكومية مع الجهات الرسمية بالدفاع عن حقوق المتضررين سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية.

وبالتدقيق فى الدراسات السابقة نجد أنها:

- بينت أهم العوامل التى تساعد على انتشار جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.
- ركزت بعض الدراسات على الدور التنسيقى بين المنظمات والجهات الحكومية وغير الحكومية للقضاء على جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.
- أوضحت بعض الدراسات ألوان الضرر الذى يقع على ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية.

ويستفيد الباحث من عرض الدراسات السابقة فى:

- صياغة مشكلة دراسته الحالية
- تحديد أهداف دراسته الحالية
- تفسير نتائج دراسته الحالية

المنطلقات النظرية للدراسة: نموذج البرامج والروابط المجتمعية[١٩: ٣٦١] تستند الدراسة الحالية إلى نموذج البرامج والروابط المجتمعية والذى يتضمن البدء أو التوسع فى الخدمات بالمنظمات للاستجابة لبعض الفئات المحرومة من الخدمات ويهتم بمعالجة بعض القضايا كالأمن الغذائى والأطفال بلا مأوى وضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية والأحداث الجانحين وغيرهم ويتضمن التعاون بين الأخصائيين الاجتماعيين وفريق العمل لتطوير الخدمات لتلبية الاحتياجات للمستفيدين بما فى ذلك الدعوة للوقاية والتثقيف العام.

ويهدف هذا النموذج إلى تنفيذ خدمة جديدة أو تطوير خدمة قائمة بالفعل يتم تقييمها لأنها تعد بمثابة احتياجاً أساسياً للمجتمع والهيكل التنظيمى للمنظمة، وهذا النموذج مستمد من نظريات التطوير التنظيمى والإدارة، ويقع نطاق اهتمامه على تطوير الخدمات المقدمة لمجموعة من المواطنين فى المجتمع من خلال إعادة توجيه البرامج بالمنظمة لتحسين أدائها وتحقيق التغيير المستهدف ولمواجهة المشكلات القائمة بالمنظمة والمجتمع (٢٠: ٥٢).

ولقد حدد النموذج المتغيرات التى يجب التركيز عليها عند العمل على تطوير البرامج أهمها تحديد الهدف أو النتائج المرغوبة ويتم ذلك بالتفاعل بين القائمين على الخدمات والممولين والمتطوعين وأفراد المجتمع.

ويمكن الاستفادة من هذا النموذج فى الدراسة الحالية من خلال:

عرف من خلال الممارسة الواقعية أن الخدمات والبرامج التى تقدمها المنظمات العاملة فى مكافحة جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية تحتاج إلى إعادة توجيه أو وضع برامج جديدة من أجل تحسين الخدمات للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية وأصبح هناك ضرورة لوضع آليات وأساليب لتطوير هذه البرامج وتلك الخدمات.

وقد يستفاد من هذا النموذج ليس فقط فى تطوير البرامج التى تقدمها المنظمات للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بل يمتد إلى المجتمع ككل استناداً على مساهمة البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع وممارسات ذوى الخبرة والمهتمين بهذه القضية فى المجتمع من كافة التخصصات.

صياغة مشكلة الدراسة:

فى إطار ما كشفت عنه الإحصاءات من زيادة حجم مشكلة الاتجار فى الأعضاء البشرية بسبب الفقر والجهل وعولمة الاقتصاد وتحرير الأسواق... الخ وما ترتب عليها من نتائج بانتهاك حقوق الإنسان واتجاه المجتمعات عموماً إلى مواجهة مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية بالعلاج والوقاية وسن القوانين من خلال جهود المؤسسات الحكومية والأهلية على كافة المستويات لعالمية هذه المشكلة.

وباستقراء ما أسفرت عنه نتائج الدراسات السابقة وفى إطار الموجه النظرى لهذه الدراسة والمتمثل فى نموذج البرامج والروابط المجتمعية لمعاونة المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية على تجاوز الآثار النفسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية التى يعانون منها، ولما كانت مهنة الخدمة الاجتماعية وطريقتها فى تنظيم المجتمع تهتم بالتعامل مع الظواهر الاجتماعية والمجتمعية والتى من بينها ظاهرة الإتجار بالأعضاء البشرية إما بإجراء البحوث والدراسات لفهم الظاهرة وأبعادها وتداعياتها وظروف وخصائص ومشكلات ضحاياها أو المتسببين فيها أو بتصميم وتنفيذ البرامج والخدمات المختلفة للتعامل مع هذه الظواهر والمشكلات الاجتماعية للعمل على التخفيف من حدتها أو الوقاية منها.

ومن هنا تتجه الدراسة إلى تحديد الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية للمتضررين والخدمات المقدمة لهم فضلاً عن تحديد دور الخدمة الاجتماعية وطريقتها فى تنظيم

المجتمع للتوصل إلى برنامج مقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع للحد من الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية فى المجتمع.

أهمية الدراسة:

١- تكتسب هذه الدراسة أهميتها على المستوى المجتمعى نظراً لأن المجتمعات النامية ومن بينها مصر أصبحت مستهدفة من قبل عصابات ومؤسسات الإجرام الدولى فى الاتجار بالأعضاء البشرية بما يستدعى العمل على مواجهتها.
٢- التزايد المستمر فى عدد ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية والذى يمثل تحدياً كبيراً أمام الدول والحكومات والمنظمات المختلفة المعنية بحقوق الإنسان بشكل عام.
٣- أن ارتكاب جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية يسهل ارتكاب جرائم أخرى لها أضرارها ومخاطرها الاجتماعية والأخلاقية والسياسية المختلفة بما يشكل تهديداً لأمن واستقرار المجتمع.
٤- تهتم هذه الدراسة بتوظيف نماذج واستراتيجيات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية فى تفسير وتحليل جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية لكى تساهم فى مقاومتها والتقليل من آثارها السلبية على المجتمع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيسى التالى:

تحديد برنامج مقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع للحد من آثار الاتجار بالأعضاء البشرية ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف التالية:

١- تحديد الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.
٢- تحديد الخدمات المقدمة للمتضررين لمواجهة الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.
٣- تحديد المعوقات التى تواجه تقديم الخدمات للمتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.
٤- تحديد دور الخدمة الاجتماعية وطريقتها فى تنظيم المجتمع للتعامل مع المتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

فروض الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للتحقق من الفروض التالية:

١- توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الأخصائيين الاجتماعيين والمتضررين فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية:
أ- الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

ب- الخدمات المقدمة لمواجهة الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

ج- تحديد المعوقات التى تواجه تقديم الخدمات للمتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

د- دور الخدمة الاجتماعية وطريقتها فى تنظيم المجتمع للتعامل مع المتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

٢- توجد علاقة دالة إحصائيا بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمتضررين والآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية: (النوع- السن- الحالة الاجتماعية- الحالة التعليمية- الحالة الوظيفية- نوع السكن).

٣- يوجد علاقة دالة إحصائيا بين بعض المتغيرات الديموجرافية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمنظمات مكافحة جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية والآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية: (النوع- السن- المؤهل العلمى- سنوات الخبرة)

مفاهيم الدراسة:

تحددت مفاهيم الدراسة الحالية فى المفاهيم التالية:

أ- مفهوم البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع

ب- مفهوم الاتجار بالأعضاء البشرية

١- مفهوم البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع:

يعرف البرنامج الاجتماعى بأنه عملية ووظيفة اجتماعية تهدف إلى تنوير الرأى العام الجماهيرى وتبصيرهم على اختلاف مستوياتهم وتنوع اهتماماتهم وتعدد مناشطهم بما يهيئهم لفهم وتفسير المواقف التى تمس مناحى حياتهم الجارية فى سائر أبواب نشاطها من الناحية الاقتصادية والعلمية والفنية والخلقية(٢١: ١٥).

ويعرف كذلك بأنه نظام تعليمى أو عملية تعليمية تتضمن جهوداً منظمة للتأثير على الأفراد وتعديل سلوكهم فى مجال معين بما يتفق وظروف مجتمعهم(٢٢: ٣٢).

بينما يعرف التدخل المهنى بأنه الممارسة المهنية لتنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية التى توجهها استراتيجيات محددة لاستخدام أدوار وتكنيكات معينة لتحقيق الأهداف عن طريق برنامج محددة أساليبه وأهدافه أما مع الأفراد أو البيئة المجتمعية أو كليهما من خلال خطة موقوتة لهذا التدخل (٢٣: ٢٩٦).

ويعرف كذلك بالعملية المحددة المرتبطة بتحقيق الأهداف أو قياس العائد ويهتم التدخل المهنى بمشاركة العملاء فى كافة عملياته ومراحله ويستهدف التقليل أو الوقاية من الظروف المسببة للمشكلات(٢٤: ٢٧).

ويقصد الباحث بمفهوم البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع فى إطار الدراسة بالآتى:

١- مجموعة الجهود المهنية المقترحة التى يمكن من خلالها التعامل مع جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والطبية على المتضررين منها ويتم ذلك من خلال برنامج مقترح يمكن تطبيقه عملياً بجميع الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بالقضية .

٢- تعتمد أسس البرنامج المقترح على خصائص وخطوات التخطيط لمواجهة جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

٣- تقوم أهمية البرنامج المقترح للتدخل المهنى على تحقيق الأهداف العليا للمجتمع من خلال التصدى لجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

٤- تعتمد أهداف البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع على الدور التخطيطى والتنسيقى والدفاعى لحماية المجتمع من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

٥- يستند البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع إلى المداخل والنماذج والاستراتيجيات والتكنيكات والأدوات والمبادئ والمهارات والأدوار المهنية للحد من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

٢- مفهوم الاتجار بالأعضاء البشرية:

يعرف الاتجار بأنه الشراء والبيع لتحقيق الربح أيا كان موضوع التعامل[٢٥: ١٦٩] ويقصد به البيع والشراء للحصول على ربح وهو التجارة وإذا كان محل التجارة مشروعاً كانت تجارة مشروعه كالسلع والبضائع أما إذا كان محل التجارة غير مشروع فهى تجارة غير مشروعه كالاتجار فى المخدرات أو البشر[٢٦: ٩٥].

بينما يعرف العضو البشرى بأنه كل عظم وافر بلحمة[٢٧: ١٦٥] ويقصد به العضو البشرى القابل للنقل كالكبد والقلب والرئة والبنكرياس والأمعاء الدقيقة والكلى وقرنية العين[٢٨: ٨٨].

وعرفت الأمم المتحدة الاتجار بالأعضاء البشرية فى إحدى بروتوكولات معاقبة الاتجار بالأشخاص فى ثلاثة عناصر هى:[٢٩: ١-٦]

أ- العمل: ويجرى فيه تجنيد أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استلام الأشخاص.

ب- الوسيلة: ويتحقق ذلك عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو غير ذلك من أشكال القصر أو الاختطاف، أو عمليات النصب والاحتيال وإساءة استخدام السلطة أو موقف الضعف أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص أخر.

ج- الغرض: من العمل المقصود وهو الاستغلال للضحية.

ويعرف الاتجار بالأعضاء البشرية بأنه كافة التصرفات غير المشروعة التى من شأنها أن تحيل جسم الإنسان إلى سلعة يتم التصرف فى أجزائه كما يتصرف فى قطعة أثاث وقد جرمت كافة الشرائع وكل التشريعات استغلال الإنسان وجسده فى البيع والشراء أو الاتجار بأى صورة[٣٠: ٤٥].

ويقصد الباحث بمفهوم الاتجار بالأعضاء البشرية فى دراسته الحالية:

١- الأشخاص الطبيعيين الذين لحق بهم ضرر أو ظلم بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب أعمال البيع أو الشراء للأعضاء البشرية.

٢- حدث ذلك نتيجة الاختطاف أو السرقة أو التهديد أو النصب والاحتيال أو الظلم أو الجهل أو الاستغلال للحاجة.

٣- بما يترتب عليه العديد من الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والطبية للمتضررين.

٤- الأمر الذى يتطلب تقديم المساعدات من الهيئات والمنظمات المعنية بمكافحة جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

٥- ما يستدعى التوصل لبرنامج مهنى يساعد المنظمات فى التخفيف من الآثار السلبية للمتضرر من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية العوامل والآثار:

١- العوامل المسببة لظهور جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية:

فى إطار التعرض لمفهوم الاتجار بالأعضاء البشرية وفى ضوء استقراء الواقع المعاصر فإنه يمكن القول أن هناك مجموعتين وراء ظهور وانتشار جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

المجموعة الأولى: يندرج تحتها عوامل بنائية كبرى تتصل بالمنظومة الدولية والتى تتبلور فى العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وأما المجموعة الثانية من العوامل فهى داخلية تتعلق بخصائص دولة معينة.

أ- العوامل البنائية الكبرى:

نبدأ بالإشارة إلى أن عصر العولمة وما صاحبه من تحولات سريعة فى العالم أسهم فى إحداث تغيرات بنائية فى المجتمعات تتضح فى (٣١: ٩-٢٧).

- سيطرة قوى السوق أو ما يسمى "الليبرالية الاقتصادية" مما أدى إلى زيادة الأقوياء قوة على حساب الدول الأكثر فقراً أو الأقل تنمية.
- تكامل الاقتصاد العالمى وشمل ذلك حركة السلع والناس والعمالة عبر الحدود الوطنية وزادت المنافسات الدولية.
- شيوع العمل غير الرسمى فى قطاع الخدمات والمعلومات ونظم الإنتاج مما أضعف دور الدولة .
- الثورة فى تكنولوجيا المواصلات والاتصال والإعلام والنزعة الاستهلاكية بمعنى تحكم وسائل الإعلام فى توجيه الأحداث وليس نقلها.
- انتشار الديمقراطية الليبرالية حيث الزيادة فى إعطاء الناس حق التعبير والمشاركة الشعبية ولكن فى الوقت ذاته ولد ذلك انقسامات جديدة ذات طابع عرقى وطائفى و الواقع أنه فى ضوء الحقائق السابقة إذا كانت العولمة قد أحدثت العديد من تلك التغيرات البنائية فى المجتمعات سواء أكانت اقتصادية أم تكنولوجية أم سياسية بعضها له طابع إيجابى والبعض

الآخر له طابع سلبى فإن أخطر ما فى العولمة هو تأثيرها السلبى على الثقافات (٣٢: ١٧٧) حيث أنها بوجه عام تؤدى يوما بعد يوم إلى تمييع الثقافات وسيطرة ثقافة الأقوى بما يؤثر على سلوكيات الأفراد والجماعات وانعكس هذا فى العديد من المخالفات القانونية والاجتماعية التى تجسدها جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية باعتبارها إفرازاً لهذه العولمة بمضامينها المتعددة(٣٣: ١٧٩).

٢- العوامل البنائية المحلية:

وفيما يتعلق بالعوامل الداخلية المتعلقة بخصوصية النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتصلة بدولة معينة فإنه يمكن القول أن فهم ما طرأ على جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية من تطور أنماطها ووسائل ارتكابها لا يمكن عزلة عن الظروف والأوضاع المحلية للدول والمجتمعات التى تعايش ظهور هذه الجريمة، ويعتبر العالم النامى أرضاً خصبة لظهور جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

- حيث أن مؤسسات الدول النامية ذات خبرة محدودة فى العمل مما يهيئ فرصة سهله لأسلوب عمل عصابات جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية(٣٤: ١٤١).

- ظهور نشاط جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية نتيجة فساد النظام السياسى والبيروقراطى فى بعض الدول النامية حيث أطلق البعض أسم الفساد المنظم باعتباره جزءاً أساسياً من نظام وأسلوب الحكم (٣٥: ٢٣).

- سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى العديد من دول العالم النامى نتيجة ضعف هياكلها الاقتصادية تعتبر هى الأخرى عامل مغذى لجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية (٣٦: ٣٥).

- الاعتداء على القيم التقليدية بالمجتمعات النامية وضعف التضامن وسيطرة النزعة الفردية بما جعل لعصابات الاتجار بالبشر دور فى تأجيج الصراعات العرقية والطائفية فى العديد من دول العالم النامى (٣٧: ٤٣٨).

٢- الآثار الناجمة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية:

مما لا شك فيه أن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية تهدد إلى حد بعيد حقوق الإنسان والحريات الأساسية والسلام والاستقرار والأمن الاجتماعى وذلك لأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة عليها تفوق الآثار التى تنجم عن أى نوع من أنواع الجرائم الأخرى خاصة إذا تجاوز تنفيذها الساحة الوطنية إلى نطاق إقليمى دولى:

أ- **الآثار الاقتصادية لجريمة الإتجار بالأعضاء البشرية**: تشير الإحصاءات المنشورة بدول العالم إلى فداحة الخسارة الاقتصادية والمالية التى تسببها جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية وتفاقمها عاماً بعد عام ويقدر صندوق النقد الدولى أن ما يقرب من ٥٠٠ بليون دولار تتداولها الأيدى فى عالم الإجرام من مكاسب غير مشروعة (٣٨: ٧٠).

ب- **الآثار السياسية لجريمة الإتجار بالأعضاء البشرية:** يلاحظ أن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية كإحدى الجرائم المنظمة- تسللت إلى داخل الأحزاب السياسية والأجهزة الحكومية بما فى ذلك الإدارات المحلية والعمل على إفساد سياستها والمكلفين

بإنفاذ القوانين بما يؤدى إلى زعزعة ثقة الجمهور فى قادتهم والامتناع عن المشاركة السياسية أو انهيار التوافق بين المنظمات الاجتماعية بعضها البعض وبينها والجهات السياسية فيها(٣٩: ٨٥).

ج- **الآثار الاجتماعية لجريمة الإتجار بالأعضاء البشرية**: نجد أن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية تمثل خطراً على النسيج الاجتماعى حيث أنها تؤدى إلى إعادة صياغة العلاقات الإنسانية وطرح قيم جديدة فى التعامل الإنسانى لا مجال فيه للرحمة أو الشفقة ولا موطن لقانون أو أخلاق وبذلك تشكل الجريمة المنظمة تحدياً لطبيعة الإنسان ذاته التى هى فى الأصل طبيعة حضارية تسعى إلى الأعمار والبناء فى إطار من التعاون والتماسك والرحمة(٤٠: ١١٣).

وتأسيساً على ما سبق نجد أن الآثار السيئة لجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية تمثل تهديداً بالغاً للسلام والاستقرار والأمن والتنمية فى العالم أجمع ونجدها تكون أكثر دماراً وأشد تأثيراً فى البلدان النامية (٤١: ٨٠).

حيث نجد أن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية فضلاً عن أنها تشكل خطراً بليغاً على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى هذه المجتمعات فإنها تحد فى الوقت نفسه من فرص الاستثمار الداخلى والخارجى وبذلك تضعف جهود التنمية حيث تجد الدولة نفسها مضطرة إلى توجيه طاقاتها المحدودة إلى مقاومة الأنشطة الإجرامية ومحاولة السيطرة عليها ولا يقف الأمر عند ذلك الحد بل يتعداه إلى انتشار الفساد الذى يضعف من ميل المواطنين إلى البذل والعطاء لتحقيق برامج التنمية وسياستها (٤٢: ١١٥).

ويستخلص الباحث مما سبق ضرورة تكاتف كل المهن وكافة التخصصات لمواجهة جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية لتفادى آثارها السلبية على الإنسان ذاته وعلى المجتمع فى جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن بين المهن والتخصصات نجد مهنة الخدمة الاجتماعية وطريقتها فى تنظيم المجتمع يمكن أن تساهم فى الحد من آثار جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية مما جعل الباحث يقوم بإجراء دراسته الحالية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- نوع الدراسة : وصفية

حيث أنها تستهدف تقرير خصائص مشكلة معينة عن طريق كشف ووصف الحقائق الراهنة التى تتعلق بظاهرة أو موقف مع تسجيل دلالتها وتصنيفها وكشف ارتباطها بمتغيرات أخرى وذلك بهدف الوصول إلى وصف دقيق لهذه الظاهرة (٤٣: ١٠٨).

وقد اختار الباحث الدراسة الوصفية للأسباب التالية:

أ- وجود دراسات سابقة فى مجال جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

ب- أن هذه الدراسة تنبع من واقع امبريقى

ج- أن هذه الدراسة تهدف إلى الوصول لبرنامج مقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع للحد من آثار مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية.

٢- منهج الدراسة : المسح الاجتماعى

حيث يعتبر المسح الاجتماعى من أكثر الاستراتيجيات المستخدمة فى البحث فى الخدمة الاجتماعية وطريقتها فى تنظيم المجتمع (٤٤: ١٠٩)

وقد اختار الباحث منهج المسح الاجتماعى لعدة أسباب هى:

أ- ملائمة منهج المسح الاجتماعى للدراسات الوصفية

ب- أن منهج المسح الاجتماعى يركز على الزمن الحاضر

ج- قابلية المنهج لموضوع الدراسة لتحقيق المعالجة العلمية.

٣- أدوات الدراسة:

اعتمد الباحث فى الدراسة الحالية على الأدوات التالية:

أ- استمارة استبيان للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمنظمات التى تقدم خدماتها للمتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية لوضع برنامج مقترح للتدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع للحد من آثار هذه المشكلة.

ب- استمارة استبار للمتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

وتم ذلك بعد الرجوع إلى التراث النظرى والموجهات النظرية للدراسة، والرجوع إلى الدراسات المتصلة لتحديد العبارات التى ترتبط بكل متغير من المتغيرات الخاصة بالدراسة :

المتغير الأول: الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية:

المتغير الثانى: الخدمات المقدمة لمواجهة الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية

المتغير الثالث: المعوقات التى تواجه تقديم الخدمات للمتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

ثم تناول: دور الخدمة الاجتماعية وطريقتها فى تنظيم المجتمع للتعامل مع المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمنظمات المعنية.

وقد تم التأكد من صدق الأداتين بعرضهما على (٦)* من المحكمين وذلك للتأكد من ارتباط كل عبارة بالمتغير المراد قياسه وأيضاً للتأكد من سلامة الصياغة لهذه العبارة وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٥%) فى ضوء ملاحظات السادة المحكمين وإضافتهم وحذفهم لبعض العبارات

وتم التأكد من ثبات الأداتين باستخدام معامل ثبات (الفا كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية فبالنسبة لاستمارة استبيان الأخصائيين الاجتماعيين وذلك لعينة قوامها (٥) مفردة وقد جاءت النتائج كالتالى:

* المحكمين: أ.د/ جمال شحاته حبيب — أ.د/ زكنية عبد القادر خليل — أ.د/ سرية جاد الله عبد السند
أ.د/ على سيد مسلم — أ.د/ لبنى عبد المجيد إبراهيم — أ.د/ يسرى شعبان عبد الحميد

جدول (١)

نتائج الثبات باستخدام معامل (الفا كرونباخ) لاستمارة استبيان الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمنظمات التى تقدم خدماتها للمتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

(ن = ٥)

المتغيرات	معامل (الفا كرونباخ)
ثبات استمارة استبيان الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمنظمات التى تقدم خدماتها للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	%٨٣

مما يؤكد تمتع الاستمارة بدرجة عالية من الثبات.

أما بالنسبة لاستمارة الاستبار للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية قد جاءت النتائج كالتالى:

جدول (٢)

نتائج الثبات باستخدام معامل (الفا كرونباخ) لاستمارة استبار المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية (ن = ٥)

المتغيرات	معامل (الفا كرونباخ)
ثبات استمارة استبار المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	%٨١

مما يؤكد تمتع استمارة الاستبار بدرجة عالية من الثبات.

٤- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكانى:

جدول (٣)

يعرض المنظمات التى طبقت بها الدراسة الميدانية

م	المنظمات	الأخصائيين الاجتماعيين
١	المجلس القومى للأمومة والطفولة "وحدة الاتجار بالبشر"	٣
٢	جمعية كارتياس مصر فرع شبرا بالقاهرة	٤
٣	جمعية كارتياس مصر فرع الإسكندرية	٤
٤	جمعية كارتياس مصر فرع المنيا	٢
٥	جمعية كارتياس مصر فرع سوهاج	٢
٦	جمعية كارتياس مصر فرع الأقصر	١
٧	جمعية كارتياس مصر فرع أسيوط	٣
٨	جمعية كارتياس مصر فرع المنصورة بالدقهلية	٢
٩	جمعية كارتياس مصر فرع طنطا بالغربية	٢
١٠	جمعية الأمل والتعاون بعين شمس بالقاهرة	٣
١١	الجمعية المصرية الشاملة بالمنيل بالجيزة	٣
١٢	المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية	٦
	المجموع	**٣٥**

يتضح من الجدول المجال المكانى للدراسة فى المنظمات الأهلية والحكومية التى تقوم بمساعدة المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية على مستوى الجمهورية والتى بلغ عددها (٥) منظمات وهى (المجلس القومى للأمومة والطفولة "وحدة الاتجار بالبشر – المركز القومى

للبحوث الاجتماعية والجنائية – الجمعية المصرية الشاملة بالمنيل – جمعية الأمل والتعاون بعين شمس – جمعية كارتياس بفروعها الثمانية على مستوى الجمهورية المرتبطة بالقضية) وقد تم اختيار تلك المنظمات بناءاً على المقابلات التمهيدية التى أجراها الباحث بالإضافة إلى مجموعة من الشروط التى على أساسها تم اختيار المنظمات سالفة الذكر والتى مثلت مجتمع البحث.

وشروط اختيار المجال المكانى هى:

١- أن بعض أنشطتها وبرامجها تركز على مواجهة الاتجار بالأعضاء البشرية فى إطار لائحتها الداخلية.

٢- أن نشاطها بارز وملموس فى تناول الاتجار بالأعضاء البشرية بناء على تقارير الجهات المعنية (وزارة التضامن الاجتماعى بالنسبة للجمعيات – المجلس القومى للأمومة والطفولة بالنسبة للوحدة التابعة له).

٣- أن يكون بتلك المنظمات أخصائيين اجتماعيين عاملين وليسوا متطوعين (عاملين كل الوقت وليس بعض الوقت).

٤- أن يكون للمنظمات مقر فعلى وأنشطة فعلية تقدم من خلالها خدمات اجتماعية واقتصادية ونفسية للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية.

ب- المجال البشرى:

حصر شامل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمنظمات السابق ذكرها وعددهم (٣٥) أخصائى اجتماعى.

- عينة من المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية، حيث لم يتمكن الباحث من الحصول على إطار معاينة لهم لاعتبارات تتعلق بحساسية الموضوع وسرية البيانات والمعلومات وقد تم اختيار المتضررين من قبل المنظمات الموضحة بالجدول السابق وبلغ عددهم (١٠٦) متضرر على النحو التالى:

م	المنظمة	عدد المتضررين بناء على بيانات المنظمة
١	المجلس القومى للأمومة والطفولة "وحدة الاتجار بالبشر"	١٤
٢	جمعية الأمل والتعاون بعين شمس بالقاهرة	١٢
٣	الجمعية المصرية الشاملة بالمنيل بالجيزة	١٣
٤	المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية	٥
٥	جمعية كارتياس مصر بفروعها الثمانية المرتبطة بالقضية	٦٢
	المجموع	١٠٦

ج- المجال الزمنى:

استغرقت الدراسة بجانبيها النظرى والميدانى وإعداد أدوات الدراسة قرابة ستة أشهر وتم جمع البيانات فى الفترة (٢٠١٦/١٠/٨) إلى (٢٠١٦/١١/٢٩)

٥- المعالجة الإحصائية لنتائج الدراسة:

اعتمد الباحث على معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلى باستخدام برنامج (SPSS) وطبق الأساليب الإحصائية مثل التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابى، الانحراف المعيارى، معامل ثبات (الفا كرونباخ)، ارتباط كا^{2}، اختبار (ت).

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها فى ضوء الإطار النظرى:

١- النتائج المتعلقة بوصف مجتمع الدراسة:

أ- وصف مجتمع الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمنظمات التى تخدم المتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية:

تبين من خلال نتائج الدراسة ما يلى:

- أن النسبة الأكبر من الأخصائيين الاجتماعيين ذكور بنسبة (٦٥%)بينما نسبة الإناث (٣٥%) وقد يرجع ذلك إلى طبيعة العمل فى هذا المجال والذى يحتاج إلى السفر والانتقال المتكرر نظر لمتابعة المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية.
- أوضحت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من الأخصائيين الاجتماعيين فى الفئة العمرية (٤٠ - ٤٥) سنة بنسبة (٢٨.٦%)، ثم الفئة العمرية (٢٥ - ٣٠) سنة بنسبة(٢٥.٧%)، والفئة العمرية (٣٠ - ٣٥) سنة بنسبة (٢٥.٧%)، ثم الفئة العمرية (٣٥ - ٤٠) سنة بنسبة (٢٠%)، ومتوسط سن الأخصائيين الاجتماعيين (٣٥) سنة بانحراف معيارى (٦ سنوات). ويستنتج من ذلك أن الأعمار (٤٠ - ٤٥) سنة هى النسبة الأكبر مما يعطى مؤشر إلى أن هذه المرحلة العمرية هى فترة العطاء المهنى والقدرة على الأداء.
- أفادت نتائج الدراسة أن أكبر نسبة من الأخصائيين الاجتماعيين حاصلين على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية بنسبة (٨٨.٦%) بينما حاصلات على دبلوم متوسط خدمة اجتماعية بسبته (١٠.٢%)، وأخيراً حاصلين على دراسات عليا فى الخدمة الاجتماعية بنسبة (١.٢%). بما يؤكد ضرورة الاستفادة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين فى المساهمة لنشر ثقافة مواجهة آثار الاتجار بالأعضاء البشرية ووضع برنامج مقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع تعمل المنظمات المعنية على تطبيقه عملياً.
- أن النسبة الأكبر من الأخصائيين الاجتماعيين عدد سنوات خبرتهم فى مجال العمل تقع فى الفئة (أقل من ٥ سنوات) بنسبة (٥٤.٣%)، يليها الفئة (٥ - ١٠) سنة بنسبة (٣١.٤%) ثم الفئة (١٠ – ١٥ سنة) بنسبة (١٤.٣%)، ومتوسط عدد سنوات خبرة الأخصائيين الاجتماعيين (٦ سنوات)، وبانحراف معيارى (٣ سنوات)، بما بين أن الاهتمام بهذا المجال مازال حديثاً حيث أن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية لم تنتشر فى المجتمع سابقاً بالصورة التى عليها الآن.
- أسفرت نتائج الدراسة أن نصف الأخصائيين الاجتماعيين تقريباً قد حصل على دورات تدريبية بنسبة (٥١.٤%) بما يستدعى قيام المنظمات التى تهتم بالمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية الاهتمام بعقد دورات تدريبية فى هذا الصدد ليعرف جميع العاملين من الأخصائيين الاجتماعيين أسباب الاتجار بالأعضاء البشرية والآثار السلبية المترتبة عليها وسبل الوقاية.

ب- وصف مجتمع الدراسة من المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية:

تبين من خلال نتائج الدراسة ما يلى:

- أن النسبة الأكبر من المتضررين إناث بنسبة (٦١.٣%)، بينما نسبة الذكور (٣٨.٧%)، ويستنتج من ذلك أن غالبية من تعرضوا للإتجار بالأعضاء البشرية الإناث وربما يرجع ذلك لأسباب منها أما الاختطاف أو النصب والاحتيال أو تلقى مبالغ مالية هى فى حاجة إليها.
- أسفرت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من المتضررين فى الفئة العمرية (٣٥ - ٤٠) سنة بنسبة (٤٢.٥%) ثم الفئة العمرية (٢٥-٣٠) سنة بنسبة (٢٥%) يليها الفئة العمرية أقل من (٢٥) سنة بنسبة (١٧.٥%) ثم الفئة العمرية (٣٠-٤٠) سنة بنسبة (١٥%) ومتوسط سن المتضررين (٣٢) سنة وبانحراف معيارى (٦) سنوات وقد يرجع ذلك بالأساس إلى أن القائمين بجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية ينتقون السن الذى يكون فيه الإنسان فى أفضل حالاته الجسمية وحيوية أعضاءه البشرية.
- أكدت نتائج الدراسة أن أكبر نسبة من المتضررين حسب الحالة الاجتماعية متزوج بنسبة (٤٧.٥%) ثم أعزب بنسبة (٣٥.٥%) يليها مطلق بنسبة (١٧%) وقد يرجع ذلك إلى أن نسبة المتزوجين (٤٧.٥%) النسبة الأكبر والتى قد تحتاج إلى مبالغ مالية بما يجعلها فريسة جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.
- أوضحت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من المتضررين (٧٤.٥%) يقرأ ويكتب يليها حاصلين على مؤهل أقل من المتوسط بنسبة (١٣.٢%) ثم لا يقرأ ولا يكتب بنسبة (١٢.٣%) ويستنتج من ذلك أن الجريمة المنظمة للاتجار بالأعضاء البشرية تلعب فى الأساس على جهل وقلة وعى المتضرر.
- أسفرت نتائج الدراسة إلى أن أكبر نسبة من المتضررين لا يعملون بنسبة (٤٩.١%) يليها يعملون بأعمال حرة بنسبة (٣٥.٨%) ثم يعملون بالقطاع الحكومى بنسبة (١٥.١%) وتؤكد هذه النتيجة النتائج السابقة عليها وهى أن القائمين على الاتجار بالأعضاء البشرية يستغلون الفقر والجهل فى ضحاياهم.
- أن النسبة الأكبر من المتضررين نوع حيازة مسكنهم إيجار بنسبة (٦٦%) يليها نوع حيازة مسكنهم ملك بنسبة (٣٤%) وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار السكن الملك بالنسبة للمتضررين مما أدى إلى لجوء غالبيتهم إلى الايجار.

٢- تحليل وتفسير جداول استمارة الاستبيان الخاصة بالأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمنظمات التى تقدم خدماتها للمتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

١- الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية:

أ- الآثار الاجتماعية

جدول (٤) الآثار الاجتماعية كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين (ن=٣٥)

م	الآثار الاجتماعية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	قلة وعى أسرة المتضرر بالجهات المختصة للبت فى موضوع الاتجار بالأعضاء البشرية	٩	٢٥.٧	٢٠	٥٧.١	٦	١٧.١	٢.٠٩	٠.٦٦	٧
٢	ضعف التوازن فى الأدوار الأسرية نتيجة عبء العناية بالمتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية	١٢	٣٤.٣	٢٠	٥٧.١	٣	٨.٦	٢.٢٦	٠.٦١	٤
٣	احتياج المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية من أسرته رعاية خاصة مستمرة	١٤	٤٠	١٤	٤٠	٧	٢٠	٢.٢	٠.٧٦	٦
٤	انعزال أسرة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية عن الوسط الاجتماعى	١١	٣١.٤	١٧	٤٨.٦	٧	٢٠	٢.٤٤	٠.٧٢	٢
٥	تعقد إجراءات حصول المتضرر على حكم ضد المتاجرين بالأعضاء البشرية	١٩	٥٤.٣	١٥	٤٢.٩	١	٢.٩	٢.٥١	٠.٥٦	١
٦	ضعف ثقة المجتمع فى جهود المنظمات التى تتعامل مع المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية	١٧	٤٨.٦	١٥	٤٢.٩	٣	٨.٦	٢.٤	٠.٦٥	٣
٧	حدوث مشكلات فى العلاقات الأسرية مع المجتمع المحيط بالمتضرر	١٤	٤٠	١٥	٤٢.٩	٦	١٧.١	٢.٢٣	٠.٧٣	٥
	المتغير ككل							٢.٢٦	٠.٤٣	مستوى متوسط

يتضح من الجدول السابق أن:

تعقد إجراءات حصول المتضرر على حكم ضد المتاجرين بالأعضاء البشرية جاءت فى المرتبة الأولى من الآثار الاجتماعية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٥١%) وانحراف معيارى (٠.٥٦%) ويتفق ذلك مع ما جاء فى الأدبيات النظرية بالبدأ فى التعامل مع المتضرر نفسه ليضمن بذلك مواجهة الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية.

يليها انعزال أسرة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية عن الوسط الاجتماعى بمتوسط وزنى مرجح (٢.٤٤%) وانحراف معيارى (٠.٧٢%). يليها ضعف ثقة المجتمع فى جهود المنظمات التى تتعامل مع المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٤%)وانحراف معيارى (٠.٦٥%) وتأتى قلة وعى أسرة المتضرر بالجهات المختصة البت فى موضوع الاتجار بالأعضاء البشرية فى المرتبة الأخيرة من الآثار الاجتماعية الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٠٩%) وانحراف معيارى (٠.٦٦)، مما يؤكد أن المتضرر يلجئ إلى الجهات المختصة لأخذ حقه ولكن بعد فوات الأوان، ولعل النتائج السابقة تتفق مع ما أكدته دراسة (محمد فتحى عيد)[١٣] فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية التى تواجه المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية.

ب- الآثار الاقتصادية:

جدول (٥) الآثار الاقتصادية كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين (ن=٣٥)

م	الآثار الاقتصادية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تحمل الدولة أعباء مالية مرتفعة لمحاولة تعديل الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية	١١	٣١.٤	٢١	٦٠	٣	٨.٦	٢.٢٣	٠.٦	٤
٢	رفض المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية العلاج بسبب ارتفاع التكلفة	١٤	٤٠	١٨	٥١.٤	٣	٨.٦	٢.٣١	٠.٦٣	٢
٣	صعوبة توفير العلاج المناسب للمتضرر من اتجار بالأعضاء البشرية	١٢	٣٤.٣	١٩	٥٤.٣	٤	١١.٤	٢.٢٣	٠.٦٥	٥
٤	تحمل أسرة المتضرر أعباء مالية لتعديل آثار الاتجار بالأعضاء البشرية	١٨	٥١.٤	١٣	٣٧.١	٤	١١.٤	٢.٤	٠.٦٩	١
٥	فقدان المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية للدخل من العمل الوظيفى	١٤	٤٠	١٦	٤٥.٧	٥	١٤.٣	٢.٢٦	٠.٧	٣
	المتغير ككل							٢.٢٩	٠.٥٢	مستوى متوسط

يتبين من الجدول السابق أن:

- أكثر الآثار الاقتصادية تمثلت فى تحمل أسرة المتضرر أعباء مالية لتعديل آثار الاتجار بالأعضاء البشرية، وقد يرجع ذلك إلى ملاحظة الأخصائيين الاجتماعيين عينة الدراسة لمعاناة أسرة المتضرر بكثرة تواجدهم وتوضيح كثرة الأعباء التى يعانون منها وذلك بمتوسط وزنى مرجح (٢.٤%) وانحراف معيارى (٠.٦٩%) يليها رفض المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية العلاج بسبب ارتفاع التكلفة وهذه النتيجة ترتبط بالأولى مشاهدته لمعاناة أسرة بمتوسط وزنى مرجح (٢.٣١%) وانحراف معيارى (٠.٦٣%) وتأتى فقدان المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية للدخل من العمل الوظيفى بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٦%) وانحراف معيارى (٠.٧) بما يؤكد أن الأخصائى الاجتماعى فى المنظمات التى تقدم خدمات للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية يعرفون الحالات تفصيلاً بناء على المقابلات والزيارات التى يقومون بها معهم وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسة (Gilmer, sara)[١٧] فى إحدى توصياتها من ضرورة زيادة الوعى بالتعويض للحقوق المالية للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية، ثم تتحمل الدولة أعباء مالية مرتفعة لمحاولة تعديل الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٣%) وانحراف معيارى (٠.٦%) ويرجع ذلك بالأساس أن الأخصائيين الاجتماعيين من خلال عملهم وبعض الميزانيات المخصصة للمتضررين تأتى من خلال الجهات الحكومية المعنية وأن كانت لا تفى باحتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم وأخيراً صعوبة توفير العلاج المناسب للمتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية بالمنظمة بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٣%) وانحراف معيارى (٠.٦٥%) حيث أن أغلب المنظمات ليست طبية ولا تستطيع توفير الأدوية والأجهزة التعويضية بما يستوجب تحويل المتضررين إلى العاملين فى المجال الطبى على وجه الخصوص.

ج- الآثار الصحية :

جدول (٦) الآثار الصحية كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين (ن=٣٥)

م	الآثار الصحية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	خوف المتضرر من المستقبل إذا كان مصاب جسمياً بنسب الاتجار بالأعضاء البشرية	١٨	٥١.٤	١٣	٣٧.١	٤	١١.٤	٢.٤	٠.٦٩	١
٢	فقدان المتضرر لأحد أعضائه بما يؤثر على صحته بالكامل	١١	٣١.٤	٢١	٦٠	٣	٨.٦	٢.٢٣	٠.٦	٤
٣	قلة وعى المتضرر من وجود جهات مختصة لتقديم الشكوى للحصول على كافة حقوقه الصحية	١٤	٤٠	١٨	٥١.٤	٣	٨.٦	٢.٣١	٠.٦٣	٢
٤	كثرة شكاوى المتضررين من عدم وجود فحص دورى شامل لهم	١٢	٣٤.٣	١٩	٥٤.٣	٤	١١.٤	٢.٢٣	٠.٦٥	٥
٥	القصور فى دمج المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية مع المرضى الآخرين بالمراكز الطبية	١٤	٤٠	١٦	٤٥٧	٥	١٤.٣	٢.٢٦	٠.٧	٣
	المتغير ككل							٢.٢٩	٠.٥٢	مستوى متوسط

يتضح من الجدول السابق: أن أكثر الآثار الصحية تمثلت فى خوف المتضرر من المستقبل إذا كان مصاب جسمياً بسبب الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٤%) وانحراف معيارى (٠.٦٩%) وقد يرجع ذلك إلى تفهم الأخصائيين الاجتماعيين المتضررين نتيجة المقابلات التى يتم القيام بها لمعرفة آثار الاتجار بالأعضاء البشرية للمتضررين، يليها قلة وعى المتضرر من وجود جهات مختصة لتقديم الشكوى للحصول على كافة حقوقه الصحية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٣١%) وانحراف معيارى (٠.٦٣%) ويأتى فى المرتبة التالية القصور فى دمج المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية مع المرضى الآخرين بالمراكز الطبية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٦%) وانحراف معيارى (٠.٧%) بما يؤكد أن الأخصائيين الاجتماعيين لديهم دراية بحالة المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية ولكن يجب عليهم محاولة دمجهم فى علاقات مع المرضى الآخرين لتخفيف معاناتهم خاصة النفسية وذلك يتفق مع ما أكدته دراسة ( ) فى أحدى التوصيات الهامة لها بضرورة إقامة علاقات إيجابية بين ضحايا الجرائم وبين المجتمع لتفادى المشكلات النفسية والاجتماعية والتأهيلية، ثم فقدان المتضرر لإحدى أعضائه بما يؤثر على صحته بالكامل ويتفق ذلك مع الآثار السابقة عليه وذلك بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٣%) وانحراف معيارى (٠.٦%) ويأتى فى المرتبة الأخيرة من الآثار الصحية كثرة شكاوى المتضررين من عدم وجود فحص دورى شامل لهم بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٣%) وانحراف معيارى (٠.٦٥%) ولعل النتائج السابقة تتفق لحد كبير مع دراسة (بسمة محمد عثمان)[١٦] التى أثبتت وجود أنواع من الضرر على ضحية الاتجار بالأعضاء البشرية منها ضرر جسدى وأخر مادى وثالث معنوى ورابع أدبى.

د- الآثار النفسية:

جدول (٧) الآثار النفسية كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين (ن=٣٥)

م	الآثار النفسية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	الانفعال الزائد للمتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية عند التعامل مع الآخرين	١٧	٤٨.٦	١٢	٣٤.٣٧	٦	١٧.١	٢.٣١	٠.٧٦	٢
٢	الشعور بالنقص من جانب المتضرر نتيجة فقد أحد أعضاءه بسبب الاتجار بالأعضاء البشرية	١٤	٤٠	١٦	٤٥.٧	٥	١٤.٣	٢.٢٦	٠.٧	٤
٣	خوف المتضرر من وفاة أحد القائمين على رعايته	١٤	٤٠	١٥	٤٢.٩	٦	١٧.١	٢.٢٣	٠.٧٣	٥
٤	قلة وعى المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية بالمتخصصين النفسيين	١٢	٣٤.٣	٢٠	٥٧.١	٣	٨.٦	٢.٢٦	٠.٦١	٣
٥	تعرض المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية إلى الإحباط	١١	٣١.٤	١٨	٥١.٤	٦	١٧.١	٢.١٤	٠.٦٩	٦
٦	وقوع المتضرر للقلق الدائم على حياته بسبب فقد جزء منه نتيجة الاتجار بأعضائه البشرية	١٨	٥١.٤	١١	٣١.٤	٦	١٧.١	٢.٣٤	٠.٧٦	١
	المتغير ككل							٢.٢٦	٠.٥٢	مستوى متوسط

باستقراء الجدول يتبين الآتى:

أن أكثر الآثار النفسية تمثلت فى وقوع المتضرر للقلق الدائم على حياته بسبب فقد جزء منه نتيجة الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٣٤%) وانحراف معيارى (٠.٧٦%) وقد يرجع ذلك إلى إحساس المتضرر بقرب نهايته نتيجة فقده لأحد أعضاءه والأخصائى الاجتماعى نتيجة عمل إفراغ وجدانى للمتضرر يشعر بأن القلق أكثر الآثار النفسية تأثيراً على المتضرر، بينما جاء الانفعال الزائد من المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية عند التعامل مع الآخرين فى الترتيب الثانى بمتوسط وزنى مرجح (٢.٣١%) وانحراف معيارى (٠.٧٦%) ويتبين ذلك للأخصائيين الاجتماعيين نتيجة علاقات المتضررين بأسرهم أو المتعاملين معهم ومن بينهم الأخصائيين الاجتماعيين أنفسهم، ثم قلة وعى المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية بالمتخصصين النفسيين بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٦%) وانحراف معيارى (٠.٦١%) وقد يرجع ذلك نتيجة سؤال المتضررين للأخصائيين بما يستوجب ضرورة وجود أخصائى نفسى أو طبيب نفسى داخل المنظمات التى تقدم خدماتها للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية ويأتى فى المرتبة الأخيرة للآثار النفسية تعرض المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية إلى الإحباط بمتوسط وزنى مرجح (٢.١٤%) وانحراف معيارى (٠.٦٩%). ولعل النتائج السابقة تتفق مع ما جاء فى دراسة (Small, Kevone)[١٨] فيما يتعلق بالآثار النفسية لضحايا الجريمة بصفة عامة والتى أكدت على ضرورة الاهتمام بالضحية من جانب المتخصصين الذين يقدمون الرعاية إليهم فى النواحى النفسية وأهمها علاج القلق والاكتئاب والإحباط والشعور بالنقص.

٢- الخدمات المقدمة لمواجهة الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية

أ- الخدمات الاجتماعية:

جدول (٨) الخدمات الاجتماعية كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين (ن = ٣٥)

م	الخدمات الاجتماعية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	توعية المجتمع بالمشكلة بتنظيم برامج اجتماعية تبين الأسباب وسبل الوقاية	١٠	٢٨.٦	١٩	٥٤.٣	٦	١٧.١	٢.١١	٠.٦٨	٣
٢	المساهمة لمساعدة المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية لتحقيق الدمج مع المجتمع	١٢	٣٤.٣	١٨	٥١.٤	٥	١٤.٣	٢.٢	٠.٦٨	٢
٣	فتح قنوات الاتصال والتفاعل بين المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية وبين إدارة المنظمة	١٣	٣٧.١	١٧	٤٨.٦	٥	١٤.٣	٢.٢٣	٠.٦٩	١
٤	تنظيم دورات تدريبية تتضمن التعامل لمواجهة الآثار الاجتماعية الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية	٥	١٤.٣	٢١	٦	٩	٢.٧	١.٨٩	٠.٦٣	٥
٥	تحويل المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية إلى منظمات ذات صلة بالنواحى الاجتماعية	٧	٢٠	١٩	٥٤.٣	٩	٢٥.٧	١.٩٤	٠.٦٨	٤
٦	تبصير المتضررين بحقوقهم الاجتماعية من خلال المناقشات الفعالة	٥	١٤.٣	٢١	٦٠	٩	٢٥.٧	١.٨٩	٠.٦٣	٥
	المتغير ككل							٢.٢٥	٠.٤٩	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن:

أكثر الخدمات الاجتماعية التى تقدمها المنظمات المعنية كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين هى فتح قنوات الاتصال والتفاعل بين المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية وبين إدارة المنظمة بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٣%) وانحراف معيارى (٠.٦٩%) وبعدها المساهمة لمساعدة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية لتحقيق الدمج مع المجتمع بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢%) وانحراف معيارى (٠.٦٨%) مما يدل على أن الأخصائيين الاجتماعيين يقومون مع المتضررين علاقة مهنية جيدة تجعلهم قادرين بعدها على تقديم الدمج مع المجتمع فى إطار الثقة بهم بما يجعل الأخصائيين الاجتماعيين يقومون بعمل توعية للمجتمع للمشكلة بتنظيم برامج اجتماعية تبين الأسباب وسبل الوقاية بمتوسط وزنى مرجح (٢.١١%) وانحراف معيارى (٠.٦٨%) ثم تأتى تنظيم دورات تدريبية تتضمن التعامل لمواجهة الآثار الاجتماعية الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية وتبصير المتضررين بحقوقهم الاجتماعية من خلال المناقشات الفعالة بنفس المتوسط الوزنى المرجح (١.٨٩%) والانحراف المعيارى (٠.٦٣%) مما يؤكد أن الأخصائيين الاجتماعيين يستخدمون الأدوات المهنية من دورات تدريبية ومناقشات حتى يتعرف المتضررين على حقوقهم الاجتماعية.

ب- الخدمات الاقتصادية :

جدول (٩) الخدمات الاقتصادية كما يحددها الأخصائيين الاجتماعين (ن= ٣٥)

م	الخدمات الاقتصادية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	صرف أجهزة تعويضية تتناسب مع سن وطبيعة كل متضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية	١٢	٣٤.٣	١٩	٥٤.٣	٤	١١.٤	٢.٢٣	٠.٦٥	٥
٢	العمل على تعويض المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية مادياً	١٤	٤٠	١٦	٤٥.٧	٥	١٤.٣	٢.٢٦	٠.٧	٣
٣	تحويل المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية إلى مؤسسات ذات اهتمامات اقتصادية للحصول على مساعدات	١١	٣١.٤	٢١	٦٠	٣	٨.٦	٢.٢٣	٠.٦	٤
٤	الاستعانة بكوادر مؤهله لتعليم المتضرر كيفية الحصول على دخل مناسب لأسرته	١٤	٤٠	١٨	٥١.٤	٣	٨.٦	٢.٣١	٠.٦٣	٢
٥	مخاطبة الجهات المعنية بشأن تقديم المساعدات المالية للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	١٨	٥١.٤	١٣	٣٧.١	٤	١١.٤	٢.٤	٠.٦٩	١
	المتغير ككل							١.٩١	٠.٥٢	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن:

أكثر الخدمات الاقتصادية المقدمة للمتضررين تمثلت فى مخاطبة الجهات المعنية بشأن تقديم المساعدات المالية للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٤%) وانحراف معيارى (٠.٦٩%) مما يدل على أن الأخصائيين الاجتماعيين يقومون بالتنسيق بين المنظمات التى يعملون بها والجهات التى تقدم الخدمات الاقتصادية للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية وذلك يتفق مع دراسة (Glimer, sara)[١٧].

والتى أوضحت فى توصياتها أن المنظمات الاجتماعية أن لم تنسق خدماتها مع غيرها يكون العائد من جهودها ضعيف.

ج- الخدمات الطبية:

جدول (١٠) الخدمات الطبية كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين (ن = ٣٥)

م	الخدمات الطبية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	الاستعانة بأطباء متخصصين لمباشرة النشاط العلاجى للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	٦	١٧.١	٢٢	٦٢.٩	٧	٢٠	١.٩٧	٠.٦٢	٣
٢	المساعدة فى تقديم الرعاية الطبية المنزلية لبعض المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	٤	١١.٤	٢٤	٦٨.٦	٧	٢٠	١.٩١	٠.٥٦	٤
٣	العمل على تقديم بعض الإسعافات الأولية للمتضريين من الاتجار بالأعضاء البشرية	٢	٥.٧	٢٦	٧٤.٣	٧	٢٠	١.٨٦	٠.٤٩	٥
٤	المتابعة الدورية لحالة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية من جانب الممرضين	١٢	٣٤.٣	٢٠	٥٧.١	٣	٨.٦	٢.٢٦	٠.٦١	١
٥	العمل على توفير بعض الأدوية من الصيدليات بأسعار التكلفة	٥	١٤.٣	٢٤	٦٨.٦	٦	١٧.١	١.٩٧	٠.٥٧	٢
	المتغير ككل							٢.٢٩	٠.٤٣	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن

أكثر الخدمات الطبية تمثلت فى المتابعة الدورية لحالة المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية من جانب الممرضين بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٦%) وانحراف معيارى (٠.٦١%) وقد يرجع ذلك عن انخفاض تكاليف الإنفاق للمرضين عن الأطباء المتخصصين إضافة إلى أن الممرضين يقومون بتوضيح ميعاد الأدوية وتوعية أسرة المتضرر بالجوانب الطبية المتعلقة به ويرتبط بها العمل على توفير بعض الأدوية من الشركات والصيدليات بأسعار التكلفة بمتوسط وزنى مرجح (١.٩٧%) وانحراف معيارى (٠.٥٧%) ويأتى فى المنتصف الاستعانة بأطباء متخصصين لمباشرة النشاط العلاجى للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (١.٩٧%) وانحراف (٠.٦٢%) وذلك يتم فى الحالات التى تستدعى وجود الطبيب بجوار المتضرر، ولعل النتائج السابقة تتفق مع دراسة (بسمة محمد عثمان)[١٦] فيما يتعلق بالخدمات الطبية لعينة دراسته من أن الجوانب التالية (طبيب متميز، ممرض متابع، أدوية ذات تكلفة بسيطة، وعى أسرى) تحقق شفاء من المرض بشكل كبير.

د- الخدمات النفسية

جدول (١١) الخدمات النفسية كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين (ن = ٣٥)

م	الخدمات النفسية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	العمل على تنمية الشعور بالرضا للمتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية	١٧	٤٨.٦	١٤	٤٠	٤	١١.٤	٢.٣٧	٠.٦٩	٢
٢	الاستعانة بالمتخصصين فى المجال النفسى للتعامل مع المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية	١٤	٤٠	١٥	٤٢.٩	٦	١٧.١	٢.٢٣	٠.٧٣	٤
٣	المساهمة فى معايشة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية للواقع والاعتراف به	١٣	٣٧.١	١٧	٤٨.٦	٥	١٤.٣	٢.٢٣	٠.٦٩	٣
٤	إقامة دورات تدريبية للدعم الروحى للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية وأسرهم	١٧	٤٨.٦	١٦	٤٥.٧	٢	٥.٧	٢.٤٣	٠.٦١	١
٥	العمل على تكوين جماعات علاجية بمشاركة المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية لإكسابهم خبرات حل المشكلة	٨	٢٢.٩	٢٠	٥٧.١	٧	٢٠	٢.٠٣	٠.٦٦	٥
	المتغير ككل							٢.٠٧	٠.٤٨	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن:

أكثر الخدمات النفسية إقامة دورات تدريبية للدعم الروحى للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية وأسرهم بمتوسط وزنى مرجح (٢.٤٣%) وانحراف معيارى (٠.٦١%) ويتم ذلك حسب ما ذكره الأخصائيين الاجتماعيين بالاستعانة برجال الدين ويتسق مع ذلك الاستجابة الثانية وهى العمل على تنمية الشعور بالرضا للمتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٣٧%) وانحراف معيارى (٠.٦٩%) يليها المساهمة فى معايشة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية للواقع والاعتراف به بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٣%) وانحراف معيارى (٠.٦٩%) وبعدها بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٣%) وانحراف معيارى (٠.٧٣%) تأتى الاستعانة بالمتخصصين فى المجال النفسى للتعامل مع المتضرر من الاتجار بالأعضاء

البشرية، ولعل النتائج السابقة تتفق مع ما طرحته دراسة (محمد فتحى عيد)[١٣] فى التوصيات المتعلقة بها من ضرورة الاهتمام بالنواحى النفسية للمصابين حيث أنها إذا تحسنت أنجزت نصف مهمة العلاج.

٣- المعوقات التى تواجه تقديم الخدمات للمتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية:

أ- معوقات مرتبطة بالمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية:

جدول (١٢) معوقات مرتبطة بالمتضررين كما حددها الأخصائيين الاجتماعيين (ن = ٣٥)

م	المعوقات المرتبطة بالمتضررين	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	صعوبة فهم المتضررين لكيفية الاستفادة من خدمات المنظمة	١١	٣١.٤	١٩	٥٤.٣	٥	١٤.٣	٢.١٧	٠.٦٦	٦
٢	نقص الوعى لدى المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بحقوقهم	١١	٣١.٤	٢١	٦٠	٣	٨.٦	٢.٢٣	٠.٦	٤
٣	إصابة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية ببعض المخاوف المرضية	١٥	٤٢.٩	١٨	٥١.٤	٢	٥.٧	٢.٣٧	٠.٦	٢
٤	ضعف تعاون المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية مع العاملين فى المنظمة	١٣	٣٧.١	١٦	٤٥.٧	٦	١٧.١	٢.٢	٠.٧٢	٥
٥	فقدان العمل الوظيفى للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	١٧	٤٨.٦	١٦	٤٥.٧	٢	٥.٧	٢.٤٣	٠.٦١	١
٦	عدم احتفاظ المتضررين بالمستندات التى تعين المنظمة فى إثبات حقوقهم	١٧	٤٨.٦	١٤	٤٠	٤	١١.٤	٢.٣٧	٠.٦٩	٣
	المتغير ككل							٢.١٧	٠.٤٩	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن

أكثر المعوقات المرتبطة بالمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية كما ذكرها الأخصائيين الاجتماعيين فقدان العمل الوظيفى للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٤٣%) وانحراف معيارى (٠.٦١%) بينما إصابة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية ببعض المخاوف المرضية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٣٧%) وانحراف معيارى (٠.٦%) تأتى فى المرتبة الثانية، وتليها عدم احتفاظ المتضررين بالمستندات التى تعين المنظمة فى إثبات حقوقهم بمتوسط وزنى مرجح (٢.٣٧%) وانحراف معيارى (٠.٦٩%) ثم نقص الوعى لدى المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بحقوقهم بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٣%) وانحراف معيارى (٠.٦%) وبعدها ضعف تعاون المتضررين من الإتجار بالأعضاء من البشرية مع العاملين فى المنظمة بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٣%) وانحراف معيارى (٠.٦%) وأخيراً صعوبة فهم المتضررين لكيفية الاستفادة من خدمات المنظمة بمتوسط وزنى مرجح (٢.١٧%) وانحراف معيارى (٠.٦٦%) ولعل النتائج السابقة تتفق مع دراسة (Small, Kevone)[١٨] والتى حدد فى نتائجها أن أكبر المعوقات هى فقدان المتضرر للوظيفة وإصابته بمشكلات نفسية ومرضية لخوفه على حياته.

ب- معوقات مرتبطة بالمنظمة العاملة فى مجال مكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية

جدول (١٣) معوقات مرتبطة بالمنظمة كما حددها الأخصائيين الاجتماعين (ن = ٣٥)

م	المعوقات المرتبطة بالمنظمة	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	ضعف الموارد والإمكانيات المادية بالمنظمة العاملة مع المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	١٧	٤٨.٦	١٦	٤٥.٧	٢	٥.٧	٢.٤٣	٠.٦١	١
٢	قصور النسق الاتصالى بين المنظمة والمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	١١	٣١.٤	١٩	٥٤.٣	٥	١٤.٣	٢.١٧	٠.٦٦	٦
٣	ضعف القدرات التنظيمية بالمنظمة العاملة مع المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	١٣	٣١.٧	١٦	٤٥.٧	٦	١٧.١	٢.٢	٠.٧٢	٥
٤	ضعف الخبرات المهنية داخل المنظمة للمدافعة عن حقوق المتضررين	١١	٣١.٤	٢١	٦٠	٣	٨.٦	٢.٢٣	٠.٦	٤
٥	تعقد الإجراءات اللازمة لانجاز العمل مع المتضررين داخل المنظمة	١٧	٤٨.٦	١٤	٤٠	٤	١١.٤	٢.٣٧	٠.٦٩	٣
٦	صعوبة العمل على تنظيم المتضررين للمطالبة بحقوقهم	١٥	٤٢.٩	١٨	٥١.٤	٢	٥.٧	٢.٣٧	٠.٦	٢
	المتغير ككل							٢.٢٧	٠.٥٧	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن

أكثر المعوقات التى ترتبط بالمنظمة العاملة فى مجال مكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية تمثلت فى ضعف الموارد والإمكانيات المادية بالمنظمة بمتوسط وزنى مرجح (٢.٤٣%) وانحراف معيارى (٠.٦١) وبعدها صعوبة العمل على تنظيم المتضررين للمطالبة بحقوقهم بمتوسط وزنى مرجح (٢.٣٧%) وانحراف معيارى (٠.٦%) ثم تعقد الإجراءات اللازمة لانجاز العمل مع المتضررين داخل المنظمة بمتوسط وزنى مرجح (٢.٣٧%) وانحراف معيارى (٠.٦٩%) بينما ضعف الخبرات المهنية داخل المنظمة للمدافعة عن حقوق المتضررين بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٣%) وانحراف معيارى (٠.٦%) فى المرتبة التى تليها، ثم ضعف القدرات التنظيمية بالمنظمة العاملة مع المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية، وأخيراً قصور النسق الاتصالى بين المنظمة والمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.١٧%) وانحراف معيارى (٠.٦٦%)، ونستخلص مما سبق أن الموارد والإمكانيات بالمنظمات أكبر المعوقات، وكذا صعوبة تنظيم المتضررين للمطالبة بحقوقهم وذلك يتفق إلى حد كبير من نتائج دراسة (Duun, Kathien)[١٥] التى تناولت معوقات المنظمات الحقوقية فى الدفاع عن المتضررين من الجرائم المنظمة.

٤- دور الخدمة الاجتماعية وطريقتها فى تنظيم المجتمع للتعامل مع المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية:

أ- الدور التنسيقى:

جدول (١٤) الدور التنسيقى كما حدده الأخصائيين الاجتماعيين (ن = ٣٥)

م	الدور التنسيقى	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تساعد العلاقات التنسيقية بين المنظمات على إمدادها بالمعلومات والخبرات المفيدة عن المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	٥	١٤.٣	٢٢	٦٢.٩	٨	٢٢.٩	١.٩١	٠.٦١	٥
٢	تعد المنظمات العاملة فى مجال الاتجار بالأعضاء البشرية برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بها عن كيفية الوقاية منها	٩	٢٥.٧	١٧	٤٨.٦	٩	٢٥.٧	٢	٠.٧٣	٣
٣	توجد برامج خاصة بين المنظمات لتوفير أماكن لإيواء المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	٥	١٤.٣	٢٥	٧١.٤	٥	١٤.٣	٢	٠.٥٤	٢
٤	تعمل المنظمات على تعزيز آليات التعاون فى المسائل المتعلقة بحماية المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	١٢	٣٤.٣	١٣	٣٧.١	١٠	٢٨.٦	٢.٠٦	٠.٨	١
٥	تعقد المنظمات مؤتمرات متخصصة لتكامل الخبرات فى مجال الحماية من الاتجار بالأعضاء البشرية	٩	٢٥.٧	١٥	٤٢.٩	١١	٣١.٤	١.٩٤	٠.٧٦	٤
	المتغير ككل							١.٩٦	٠.٥٧	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن:

أكثر الأدوار التنسيقية لطريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية كما يحددها الأخصائيون الاجتماعيون تعمل المنظمات على تعزيز آليات التعاون فى المسائل المتعلقة بحماية المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٠٦%) وانحراف معيارى (٠.٨%)، بينما توجد برامج خاصة بين المنظمات لتوفير أماكن لإيواء المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢%) وانحراف معيارى (٠.٥٤%) ثم المرتبة الثالثة تعد المنظمات العاملة فى مجال الاتجار بالأعضاء البشرية برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بها عن كيفية الوقاية من هذه الجريمة بمتوسط وزنى مرجح (٢%) وانحراف معيارى (٠.٧٣%)، ثم تعقد المنظمات مؤتمرات متخصصة لتكامل الخبرات فى مجال الحماية من الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (١.٩٤%) وانحراف معيارى (٠.٧٦)، ولعل هذه النتائج تتفق إلى حد كبير مع دراسة (بسمة محمد عثمان)[١٦] والتى أكدت أنه يجب على التخصصات المختلفة القيام بأدوار تنسيقية متعددة لحماية المتضررين من الجرائم المنظمة.

ب- الدور التخطيطى:

جدول (١٥) الدور التخطيطى كما حدده الأخصائيين الاجتماعيين (ن = ٣٥)

م	الدور التخطيطى	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تحديد احتياجات المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	١٨	٥١.٤	١١	٣١.٤	٦	١٧.١	٢.٣٤	٠.٧٦	١
٢	تسهيل اتخاذ إجراءات الرعاية للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية فى أسرع وقت ممكن	١٤	٤٠	١٥	٤٢.٩	٦	١٧.١	٢.٢٣	٠.٧٣	٥
٣	استثمار قدرات الأخصائى الاجتماعى فى المنظمات العاملة فى مجال مكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية لتحقيق الوقاية للمتضررين.	١١	٣١.٤	١٨	٥١.٤	٦	١٧.١	٢.١٤	٠.٦٩	٦
٤	مراعاة إمكانيات المنظمات العاملة فى مجال مكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية لتحقيق الرعاية للمتضرر	١٧	٤٨.٦	١٢	٣٤.٣	٦	١٧.١	٢.٣١	٠.٧٦	٢
٥	تحديد الأهداف المطلوبة لمواجهة الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية	١٤	٤٠	١٦	٤٥.٧	٥	١٤.٣	٢.٢٦	٠.٧	٤
٦	استثمار قدرات الأخصائى الاجتماعى فى المنظمات العاملة فى مجال الاتجار بالأعضاء البشرية لتحقيق الأهداف العلاجية	١٢	٣٤.٣	٢٠	٥٧.١	٣	٨.٦	٢.٢٦	٠.٦١	٣
	المتغير ككل							٢.٢٦	٠.٥٢	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن:

أكثر الأدوار التخطيطية التى يقوم بها الأخصائيين الاجتماعيين تمثلت فى تحديد احتياجات المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٣٤%) وانحراف معيارى (٠.٧٦%)، يليها مراعاة إمكانيات المنظمات العاملة فى مكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية لتحقيق الرعاية للمتضرر بمتوسط وزنى مرجح (٢.٣١%) وانحراف معيارى (٠.٧٦%) وبعدها استثمار قدرات الأخصائى الاجتماعى فى المنظمات العاملة فى مجال الاتجار بالأعضاء البشرية لتحقيق الأهداف العلاجية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٦%) وانحراف معيارى (٠.٦١%) ثم تحديد الأهداف المطلوبة لمواجهة الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٦%) وانحراف معيارى (٠.٧%) بينما تسهيل اتخاذ إجراءات الرعاية للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية فى أسرع وقت ممكن بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٣%) وانحراف معيارى (٠.٧٣%) وأخيراً استثمار قدرات الأخصائى الاجتماعى فى المنظمات العاملة فى مجال مكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية لتحقيق الوقاية للمتضررين بمتوسط وزنى مرجح (٢.١٤%) وانحراف معيارى (٠.٦٩%) ولعل النتائج السابقة تؤكد على دلاله أساسية وهى أن المنظمات تقدم العلاج للمتضررين أكثر من وقايتهم حيث أن الوقاية على الدولة وأجهزتها التشريعية والقضائية أكثر من الخدمية ويتفق ذلك مع دراسة (Small, Kevone)[١٨].

ج- الدور الدفاعى:

جدول (١٦) الدور الدفاعى كما حدده الأخصائيين الاجتماعيين (ن = ٣٥)

م	الدور الدفاعى	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	القيام بحملات التوعية للمتضررين للتعرف على حقوقهم القانونية	٩	٢٥.٧	٢٣	٦٥.٧	٣	٨.٦	٢.١٧	٠.٥٧	٢
٢	إيفاد بعثات تقصى حقائق للوقوف على حجم الضرر الذى أصاب المتضرر من الاتجار بأعضائه البشرية	٢	٥.٧	١٧	٤٨.٦	١٦	٤٥.٧	١.٦	٠.٦	٦
٣	اقتراح بعض القوانين لمعاقبة مرتكبى جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية	٩	٢٥.٧	٥	١٤.٣	٢١	٦٠	١.٦٦	٠.٨٧	٥
٤	الرقابة المستمرة على المراكز والمستشفيات التى تقوم بعمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية	١٧	٤٨.٦	٩	٢٥.٧	٩	٢٥.٧	٢.٢٣	٠.٨٤	١
٥	شرح دور المنظمات فى الدفاع عن حقوق المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية فى وسائل الإعلام	١٢	٣٤.٣	١٤	٤٠	٩	٢٥.٧	٢.٠٩	٠.٧٨	٣
٦	القيام بمسوح اجتماعية على مستوى المحافظات عن ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية	١٠	٢٨.٦	١٤	٤٠	١١	٣١.٤	١.٩٧	٠.٧٩	٤
	المتغير ككل							٢.٦٣	٠.٥٥	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن:

أكثر الأدوار الدفاعية التى يستخدمها الأخصائيين الاجتماعيين من خلال منظماتهم تمثلت فى الرقابة المستمرة على المراكز والمستشفيات التى تقوم بعمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٣%) وانحراف معيارى (٠.٨٤%)، ثم القيام بحملات التوعية للمتضررين للتعرف على حقوقهم القانونية بمتوسط وزنى مرجح (٢.١٧) وانحراف معيارى (٠.٥٧%) يليها شرح دور المنظمات فى الدفاع عن حقوق المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية فى وسائل الإعلام بمتوسط وزنى مرجح (٢.٠٩%) وانحراف معيارى (٠.٧٨%)، وبعدها القيام بمسوح اجتماعية على مستوى المحافظات عن ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (١.٩٧%) وانحراف معيارى (٠.٧٩%) بينما اقتراح بعض القوانين لمعاقبة مرتكبى جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (١.٦٦%) وانحراف معيارى (٠.٨٧%) وأخيراً إيفاد بعثات تقصى حقائق للوقوف على حجم الضرر الذى أصاب المتضرر من الاتجار بأعضائه البشرية بمتوسط وزنى مرجح (١.٦%) وانحراف معيارى (٠.٦%)، ويستخلص من ذلك أن الدور الدفاعى لتنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية يتمشى مع الإطار النظرى والمدافعة العلمية، ولعل النتائج فى مجملها تتفق مع دراسة (بسمة محمد عثمان)[١٦] والتى أكدت أن الدفاع يشتمل على الدعم المادى والمعنوى ورصد انتهاكات مرتكبى الجرائم المنظمة.

٣- تحليل وتفسير جداول استمارة الاستبار الخاصة بالمتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية

١- الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية:

أ- الآثار الاجتماعية:

جدول (١٧) الآثار الاجتماعية كما يحددها المتضررين (ن =١٠٦)

م	الآثار الاجتماعية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	قلة وعى أسرة المتضرر بالجهات المختصة للبت فى موضوع الاتجار بالأعضاء البشرية	٧٣	٦٨.٩	٢٩	٢٧.٤	٤	٣.٨	٢.٦٥	٠.٥٥	٣
٢	ضعف التوازن فى الأدوار الأسرية نتيجة عبء العناية بالمتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية	٦٧	٦٣.٢	٣٥	٣٣	٤	٣.٨	٢.٥٩	٠.٥٧	٥
٣	احتياج المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية من أسرته رعاية خاصة مستمرة	٧٠	٦٦	٢٩	٢٧.٤	٧	٦.٦	٢.٥٩	٠.٦١	٧
٤	انعزال أسرة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية عن الوسط الاجتماعى	٧٩	٧٤.٥	٢٢	٢٠.٨	٥	٤.٧	٢.٧	٠.٥٥	١
٥	تعقد إجراءات حصول المتضرر على حكم ضد المتاجرين بالأعضاء البشرية	٧٧	٧٢.٦	٢٣	٢١.٧	٦	٥.٧	٢.٦٧	٠.٥٨	٢
٦	ضعف ثقة المجتمع فى جهود المنظمات التى تتعامل مع المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية	٧٠	٦٦	٣٠	٢٨.٣	٦	٥.٧	٢.٦	٠.٦	٤
٧	حدوث مشكلات فى العلاقات الأسرية مع المجتمع المحيط بالمتضرر	٦٩	٦٥.١	٣١	٢٩.٢	٦	٥.٧	٢.٥٩	٠.٦	٦
	المتغير ككل							٢.٦٣	٠.٥٢	مستوى متوسط

يتضح من الجدول السابق أن:

أكثر الآثار الاجتماعية المؤثرة على المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٧%) وانحراف معيارى (٠.٥٥%) انعزال أسرة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية عن الوسط الاجتماعى وقد يرجع ذلك إلى خوفهم من حدوث مشكلات فى العلاقات بينهم وبين المجتمع بسبب المتضرر، يليها بمتوسط وزنى مرجح (٢.٦٧%) وانحراف معيارى (٠.٥٨%) تعقد إجراءات حصول المتضرر على حكم ضد المتاجرين بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٠٩%) وتأتى فى المرتبة الأخيرة احتياج المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية من أسرته رعاية خاصة مستمرة بمتوسط وزنى مرجح (٢.٥٩%) وانحراف معيارى (٠.٦١%) ولعل نتائج الجدول إجمالاً تتفق مع دراسة (Duun, Kathien)[١٥] والتى أكدت على أن الآثار الاجتماعية للضحايا من الجرائم تتمثل فى حدوث المشكلات فى العلاقات وتعقد الإجراءات وانعزال المرضى.

ب- الآثار الاقتصادية:

جدول (١٨) الآثار الاقتصادية كما يحددها المتضررين (ن=١٠٦)

م	الآثار الاقتصادية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تحمل الدولة أعباء مالية مرتفعة لمحاولة تعديل الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية	٦٩	٦٥.١	٣٠	٢٨.٣	٧	٦.٦	٢.٥٨	٠.٦٢	٥
٢	رفض المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية العلاج بسبب ارتفاع التكلفة	٧١	٦٧	٢٩	٢٧.٤	٦	٥.٧	٢.٦١	٠.٥٩	٣
٣	صعوبة توفير العلاج المناسب للمتضرر من اتجار بالأعضاء البشرية	٧٠	٦٦	٢٩	٢٧.٤	٧	٦.٦	٢.٥٩	٠.٦١	٤
٤	تحمل أسرة المتضرر أعباء مالية لتعديل آثار الاتجار بالأعضاء البشرية	٧٢	٦٧.٩	٢٨	٢٦.٤	٦	٥.٧	٢.٦٢	٠.٥٩	٢
٥	فقدان المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية للدخل من العمل الوظيفى	٧٣	٦٨.٩	٢٧	٢٥.٥	٦	٥.٧	٢.٦٣	٠.٥٩	١
	المتغير ككل							٢.٦١	٠.٥٥	مستوى متوسط

يتبين من الجدول السابق أن:

أكثر الآثار الاقتصادية كما يراها المتضررين أنفسهم فقدان المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية للدخل من العمل الوظيفى بمتوسط وزنى مرجح (٢.٦٣%) وانحراف معيارى (٠.٥٩%)، ثم تحمل أسرة المتضرر أعباء مالية لتعديل آثار الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٦٢%) وانحراف معيارى (٠.٥٩%)، وبعدها بمتوسط وزنى مرجح (٢.٦١%) وانحراف معيارى (٠.٥٩%)، رفض المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية العلاج بسبب ارتفاع التكلفة، تليها صعوبة توفير العلاج المناسب للمتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية بالمنظمة بمتوسط وزنى مرجح (٢.٥٩%) وانحراف معيارى (٠.٦١%) وأخيراً بمتوسط وزنى مرجح (٢.٥٨%) وانحراف معيارى (٠.٦٢%) تحمل الدولة أعباء مالية مرتفع لمحاولة تعديل الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية، ولعل النتائج فى مجملها منطقية وتتفق مع دراسة (محمد مختار السيد)[١٤] والتى أكدت على أن أهم السلبيات الاقتصادية لضحايا الجرائم هى فقدان الوظيفة.

ج- الآثار الصحية

جدول (١٩) الآثار الصحية كما يحددها المتضررين (ن=١٠٦)

م	الآثار الصحية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	خوف المتضرر من المستقبل إذا كان مصاب جسمياً بسبب الاتجار بالأعضاء البشرية	٨٣	٧٨.٣	٢٣	٢١.٧	-	-	٢.٧٨	٠.٤١	٢
٢	فقدان المتضرر لأحد أعضائه بما يؤثر على صحته بالكامل	٨٥	٨٠.٢	٢٠	١٨.٩	١	٠.٩	٢.٧٩	٠.٤٣	١
٣	قلة وعى المتضرر من وجود جهات مختصة لتقديم الشكوى للحصول على كافة حقوقه الصحية	٨٣	٧٨.٣	٢٣	٢١.٧	-	-	٢.٧٨	٠.٤١	٢
٤	كثرة شكاوى المتضررين من عدم وجود فحص دورى شامل لهم	٨٣	٧٨.٣	٢١	١٩.٨	٢	١.٩	٢.٧٦	٠.٤٧	٥
٥	القصور فى دمج المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية مع المرضى الآخرين بالمراكز الطبية	٨١	٧٦.٤	٢٥	٢٣.٦	-	-	٢.٧٦	٠.٤٣	٤
	المتغير ككل							٢.٦٢	٠.٥٤	مستوى متوسط

يتضح من الجدول السابق أن:

أكثر الآثار الصحية كما حددها المتضررين أنفسهم تمثلت فى فقدان المتضرر لأحد أعضائه بما يؤثر على صحته بالكامل بمتوسط وزنى مرجح (٢.٧٩%) وانحراف معيارى (٠.٤٣) بينما خوف المتضرر من المستقبل إذا كان مصاب جسمياً بسبب الاتجار بالأعضاء البشرية، وقلة وعى المتضرر من وجود جهات مختصة لتقديم الشكوى للحصول على كافة حقوقه الصحية أخذت نفس متوسط وزنى مرجح (٢.٧٨%) والانحراف المعيارى (٠.٤١%) حيث أن كليهما يرتبط بالآخر فقلة وعيه بالجهات الطبية تجعله خائفاً على مستقبله والعكس، ثم القصور فى دمج المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية مع المرضى الآخرين بالمراكز الطبية بمتوسط حسابى (٢.٧٦%) وانحراف معيارى (٠.٤٣%) وأخيراً بمتوسط حسابى (٢.٧٦%) وانحراف معيارى (٠.٤٧%) كثرة شكاوى المتضررين من عدم وجود فحص دورى شامل لهم.

ولعل النتائج السابقة فى مجملها تتفق مع دراسة (Small, Kevone)[١٨] والتى أكدت فى توصياتها على ضرورة إجراء الفحوص الطبية للمرضى وتبصير المتضررين بالجهات التى يمكن أن يستفيدوا من خدماتها الصحية.

د- الآثار النفسية:

جدول (٢٠) الآثار النفسية كما يحددها المتضررين (ن= ١٠٦)

م	الآثار النفسية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	الانفعال الزائد للمتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية عند التعامل مع الآخرين	٨١	٧٦.٤	٢٥	٢٣.٦	-	-	٢.٧٦	٠.٤٣	٣
٢	الشعور بالنقص من جانب المتضرر نتيجة فقد أحد أعضاءه بسبب الاتجار بالأعضاء البشرية	٨٤	٧٩.٢	٢٢	٢٠.٨	-	-	٢.٧٩	٠.٤١	٢
٣	خوف المتضرر من وفاة أحد القائمين على رعايته	٨١	٧٦.٤	٢٤	٢٢.٦	١	٠.٩	٢.٧٥	٠.٤٥	٦
٤	قلة وعى المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية بالمتخصصين النفسيين	٨٠	٧٥.٥	٢٦	٢٤.٥	-	-	٢.٧٥	٠.٤٣	٥
٥	تعرض المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية إلى الإحباط	٧٩	٧٤.٥	٢٧	٢٥.٥	-	-	٢.٧٦	٠.٤٤	٤
٦	وقوع المتضرر للقلق الدائم على حياته بسبب فقد جزء منه نتيجة الاتجار بأعضائه البشرية	٨٦	٨١.١	١٩	١٧.٩	١	٠.٩	٢.٨	٠.٤٢	١
	المتغير ككل							٢.٢٤	٠.٤١	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن:

أن أكثر الآثار النفسية للمتضررين أنفسهم تمثلت فى وقوع المتضرر للقلق الدائم على حياته بمتوسط وزنى مرجح (٢.٨%) وانحراف معيارى (٠.٤٢%)، يليها الشعور بالنقص من جانب المتضرر نتيجة فقد أحد أعضائه بسبب الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٢٦%) وانحراف معيارى (٠.٧%)، وبعدها الانفعال الزائد للمتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية عند التعامل مع الآخرين بانحراف معيارى (٠.٤٣%) وبمتوسط وزنى مرجح (٢.٧٦%) ثم بمتوسط حسابى (٢.٧٦%) وانحراف معيارى (٠.٤٤%) تعرض المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية للإحباط، وبعدها قلة وعى المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية بالمتخصصين النفسيين بمتوسط حسابى (٢.٧٥%)، ومثلها خوف المتضرر من وفاة أحد القائمين على رعايته ويستنتج مما سبق إجمالاً أن الآثار النفسية تتمثل فى (القلق والإحباط والشعور بالنقص والانفعال والخوف) وكلها اضطرابات تحدث نتيجة تعرض المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية لحالة نفسية سيئة بعد فقد بعض من أعضائه البشرية وتتفق هذه النتائج مع ما ذكر فى الإطار النظرى للدراسات العلمية السابقة والدراسة الحالية.

٢- الخدمات المقدمة لمواجهة الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية:

أ- الخدمات الاجتماعية:

جدول (٢١) الخدمات الاجتماعية كما يحددها المتضررين ن = ١٠٦

م	الخدمات الاجتماعية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	توعية المجتمع بالمشكلة بتنظيم برامج اجتماعية تبين الأسباب وسبل الوقاية	٦٩	٦٥.١	٣١	٢٩.٢	٦	٥.٧	٢.٥٩	٠.٦	٦
٢	المساهمة لمساعدة المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية لتحقيق الدمج مع المجتمع	٧٠	٦٦	٣٠	٢٨.٣	٦	٥.٧	٢.٦	٠.٦	٤
٣	فتح قنوات الاتصال والتفاعل بين المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية وبين إدارة المنظمة	٧٩	٧٤.٥	٢٢	٢٠.٨	٥	٤.٧	٢.٧	٠.٥٥	١
٤	تنظيم دورات تدريبية تتضمن التعامل لمواجهة الآثار الاجتماعية الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية	٧٣	٦٨.٩	٢٩	٢٧.٤	٤	٣.٨	٢.٦٥	٠.٥٥	٣
٥	تحويل المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية إلى منظمات ذات صلة بالنواحى الاجتماعية	٧٧	٧٢.٦	٢٣	٢١.٧	٦	٥.٧	٢.٦٧	٠.٥٨	٢
٦	تبصير المتضررين بحقوقهم الاجتماعية من خلال المناقشات الفعالة	٦٧	٦٣.٢	٣٥	٣٣	٤	٣.٨	٢.٥٩	٠.٥٧	٥
	المتغير ككل							٢.٨٠	٠.٥٢	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن:

أكثر الخدمات الاجتماعية كما يحددها المتضررين أنفسهم فتح قنوات الاتصال والتفاعل بين المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية وبين إدارة المنظمة بمتوسط وزنى مرجح (٢.٧%) وانحراف معيارى (٠.٥٥%) ولعل هذه النتيجة تتفق مع وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين فى نفس البعد والمتغير مما يدل على أن المنظمات القائمة تقدم خدمات اجتماعية للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية يليها تحويل المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية إلى منظمات ذات صلة بالنواحى الاجتماعية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٦٧%)، وبعدها تنظيم دورات تدريبية تتضمن التعامل لمواجهة الآثار الاجتماعية الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية، ثم بمتوسط وزنى مرجح (٢.٦%) المساهمة لمساعدة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية لتحقيق الدمج مع المجتمع وأخيراً توعية المجتمع بالمشكلة بتنظيم برامج اجتماعية تبين أسباب وسبل الوقاية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٥٩%)، ولعل هذه النتائج تؤكد ما جاء فى دراسة (Gilmer, sara)[١٧] والتى تناولت الخدمات الاجتماعية الواجب توافرها لضحايا الجريمة بشكل عام.

ب- الخدمات الاقتصادية :

جدول (٢٢) الخدمات الاقتصادية كما يحددها المتضررين (ن= ١٠٦)

م	الخدمات الاقتصادية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	صرف أجهزة تعويضية تتناسب مع سن وطبيعة كل متضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية	٨٢	٧٧.٤	٢٤	٢٢.٦	-	-	٢.٧٧	٠.٤٢	٥
٢	العمل على تعويض المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية مادياً	٨٣	٧٨.٣	٢٣	٢١.٧	-	-	٢.٧٨	٠.٤١	٤
٣	تحويل المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية إلى مؤسسات ذات اهتمامات اقتصادية للحصول على مساعدات	٨٥	٨٠.٢	٢١	١٩.٨	-	-	٢.٨	٠.٤	٢
٤	الاستعانة بكوادر مؤهله لتعليم المتضرر كيفية الحصول على دخل مناسب لأسرته	٨٦	٨١.١	٢٠	١٨.٩	-	-	٢.٨١	٠.٣٩	١
٥	مخاطبة الجهات المعنية بشأن تقديم المساعدات المالية للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	٨٤	٧٩.٢	٢٢	٢٠.٨	-	-	٢.٧٩	٠.٤١	٣
	المتغير ككل							٢.٥٢	٠.٣٨	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن:

أكثر الخدمات الاقتصادية المقدمة من المنظمات للمتضررين من وجهة نظر المتضررين أنفسهم تمثلت فى الاستعانة بكوادر مؤهلة لتعليم المتضرر كيفية الحصول على دخل مناسب لأسرته بمتوسط وزنى مرجح (٢.٨١%)، يليها تحويل المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية إلى مؤسسات ذات اهتمامات اقتصادية للحصول على مساعدات بمتوسط وزنى مرجح (٢.٨%)، وبعدها مخاطبة الجهات المعنية بشأن تقديم المساعدات المالية للمتضررين بنسبة (٢.٧٩%)، ثم العمل على تعويض المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية مادياً بمتوسط وزنى مرجح بنسبة (٢.٧٨%) وأخيراً صرف أجهزة تعويضية تتناسب مع سن وطبيعة كل متضرر بمتوسط وزنى مرجح (٢.٧٧%).

ولعل النتائج السابقة تتفق مع وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمنظمات التى تقدم خدماتها للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية، وتتفق كذلك مع دراسة (بسمة محمد عثمان)[١٦] والتى أكدت فى توصياتها بضرورة إيجاد شبة حماية اجتماعية تضم فريق عمل من كافة التخصصات لمساعدة ضحايا الجرائم المنظمة فى المجتمع.

ج- الخدمات الطبية:

جدول (٢٣) الخدمات الطبية كما يحددها المتضررين ن = ١٠٦

م	الخدمات الطبية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	الاستعانة بأطباء متخصصين لمباشرة النشاط العلاجى للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	٨٠	٧٥.٥	٢٤	٢٢.٦	٢	١.٩	٢.٧٤	٠.٤٨	٤
٢	المساعدة فى تقديم الرعاية الطبية المنزلية لبعض المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	٧٦	٧١.٧	٣٠	٢٨.٣	-	-	٢.٧٢	٠.٤٥	٥
٣	العمل على تقديم بعض الإسعافات الأولية للمتضريين من الاتجار بالأعضاء البشرية	٨٨	٨٣	١٨	١٧	-	-	٢.٨٣	٠.٣٨	١
٤	المتابعة الدورية لحالة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية من جانب الممرضين	٨٤	٧٩.٢	٢٢	٢٠.٨	-	-	٢.٧٩	٠.٤١	٢
٥	العمل على توفير بعض الأدوية من الصيدليات بأسعار التكلفة	٨١	٧٦.٤	٢٤	٢٢.٦	١	٠.٩	٢.٧٥	٠.٤٥	٣
	المتغير ككل							٢.٧٠	٠.٣٧	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن

أكثر الخدمات الطبية كما ذكرها المتضررين أنفسهم تمثلت فى العمل على تقديم بعض الإسعافات الأولية للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٨٣%)، بعدها المتابعة الدورية لحالة المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية من جانب الممرضين بمتوسط وزنى مرجح (٢.٧٩%)، ثم العمل على توفير بعض الأدوية من الصيدليات بأسعار التكلفة بمتوسط وزنى مرجح (٢.٧٥%)، تليها الاستعانة بأطباء متخصصين لمباشرة النشاط العلاجى للمتضررين بمتوسط وزنى مرجح (٢.٧٤%)، وأخيراً المساعدة فى تقديم الرعاية الطبية المنزلية لبعض المتضررين بمتوسط وزنى مرجح (٢.٧٢%).

ولعل هذه النتائج إجمالاً تتفق لحد بعيد مع نفس نتائج الأخصائيين الاجتماعيين بالمنظمات العاملة مع المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية، وتتفق كذلك مع نتائج دراسة

(Small, Kevone)[١٨] والتى أكدت على أهمية توفير الأدوية والممرضين وتناوب الأطباء على حالات ضحايا الجرائم المنظمة لمساعدتهم فى التخلص من الآثار السلبية.

د- الخدمات النفسية

جدول (٢٤) الخدمات النفسية كما يحددها المتضررين (ن = ١٠٦)

م	الخدمات النفسية	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	العمل على تنمية الشعور بالرضا للمتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية	٩٤	٨٨.٧	١٢	١١.٣	-	-	٢.٨٩	٠.٣٢	١
٢	الاستعانة بالمتخصصين فى المجال النفسى للتعامل مع المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية	٧٣	٦٨.٩	٣٣	٣١.١	-	-	٢.٦٩	٠.٤٧	٥
٣	المساهمة فى معايشة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية للواقع والاعتراف به	٨٧	٨٢.١	١٨	١٧	١	٠.٩	٢.٨١	٠.٤٢	٣
٤	إقامة دورات تدريبية للدعم الروحى للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية وأسرهم	٩٠	٨٤.٩	١٦	١٥.١	-	-	٢.٨٥	٠.٣٦	٢
٥	العمل على تكوين جماعات علاجية بمشاركة المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية لإكسابهم خبرات حل المشكلة	٧٩	٧٤.٥	٢٤	٢٢.٦	٣	٢.٨	٢.٧٢	٠.٥١	٤
	المتغير ككل							٢.٦	٠.٣٣	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن:

أكثر الخدمات النفسية كما يحددها المتضررين أنفسهم العمل على تنمية الشعور بالرضا للمتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية بمتوسط وزنى مرجح (٢.٨٩%)، يليها إقامة دورات تدريبية للدعم الروحى للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية وأسرهم بمتوسط وزنى مرجح (٢.٨٥%)، وبعدها بنسبة (٢.٨١%) المساهمة فى معايشة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية للواقع والاعتراف به، وتتفق هذه النتيجة مع وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والتى تتعلق بعمل الأخصائى الاجتماعى نفسه، ثم العمل على تكوين جماعات علاجية بمشاركة المتضررين بنسبة (٢.٧٢%)، وأخيراً الاستعانة بالمتخصصين فى المجال النفسى للتعامل مع المتضرر بنسبة (٢.٦٩%)، ولعل النتائج السابقة تتفق مع العديد من الدراسات مثل (محمد مختار السيد)[١٤] (Gilmer, sara)[١٧] (Small, Kevone)[١٨] والتى أكدت أن الخدمات النفسية للمرضى والمصابين تعتبر نصف العلاج بالنسبة لهم.

٣- المعوقات التى تواجه تقديم الخدمات للمتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية:

أ- معوقات مرتبطة بالمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية:

جدول (٢٥) معوقات مرتبطة بالمتضررين كما حددها المتضررين أنفسهم (ن = ١٠٦)

م	المعوقات المرتبطة بالمتضررين	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	صعوبة فهم المتضررين لكيفية الاستفادة من خدمات المنظمة	٧٧	٧٢.٦	٢٣	٢١.٧	٦	٥.٧	٢.٦٧	٠.٥٨	٢
٢	نقص الوعى لدى المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بحقوقهم	٦٧	٦٣.٢	٣٥	٣٣	٤	٣.٨	٢.٥٩	٠.٥٧	٥
٣	إصابة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية ببعض المخاوف المرضية	٧٣	٦٨.٩	٢٩	٢٧.٤	٤	٣.٨	٢.٦٥	٠.٥٥	٣
٤	ضعف تعاون المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية مع العاملين فى المنظمة	٦٩	٦٥.١	٣١	٢٩.٢	٦	٥.٧	٢.٥٩	٠.٦	٦
٥	فقدان العمل الوظيفى للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	٧٩	٧٤.٥	٢٢	٢٠.٨	٥	٤.٧	٢.٧٠	٠.٥٥	١
٦	عدم احتفاظ المتضررين بالمستندات التى تعين المنظمة فى إثبات حقوقهم	٧٠	٦٦	٣٠	٢٨.٣	٦	٥.٧	٢.٦٠	٠.٦	٤
	المتغير ككل							٢.٤٥	٠.٤٤	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن

أكثر المعوقات التى ذكرها المتضررين أنفسهم وترتبط بهم بالترتيب كالتالى:

- فقدان العمل الوظيفى للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بنسبة (٢.٧٠%).
- صعوبة فهم المتضررين لكيفية الاستفادة من خدمات المنظمة بنسبة (٢.٦٧%).
- إصابة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية ببعض المخاوف المرضية بنسبة (٢.٦٥%)
- عدم احتفاظ المتضررين بالمستندات التى تعين المنظمة فى إثبات حقوقهم بنسبة (٢.٦٠%).
- نقص الوعى لدى المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بحقوقهم بنسبة (٢.٥٩%).
- ضعف تعاون المتضررين مع العاملين فى المنظمة بنسبة (٢.٥٩%).

وتتفق هذه النتيجة إلى حد كبير مع نتائج بعض الجداول السابقة، وكذا الإطار النظرى للدراسة.

ب- معوقات مرتبطة بالمنظمة العاملة فى مجال مكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية

جدول (٢٦) معوقات مرتبطة بالمنظمة كما حددها المتضررين (ن = ١٠٦)

م	المعوقات المرتبطة بالمنظمة	الاستجابات						متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	ضعف الموارد والإمكانيات المادية بالمنظمة العاملة مع المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	٩٤	٨٨.٧	١٢	١١.٣	-	-	٢.٨٩	٠.٣٢	١
٢	قصور النسق الاتصالى بين المنظمة والمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	٧٣	٦٨.٩	٣٣	٣١.١	-	-	٢.٦٩	٠.٤٧	٦
٣	ضعف القدرات التنظيمية بالمنظمة العاملة مع المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية	٩٠	٨٤.٩	١٦	١٥.١	-	-	٢.٨٥	٠.٣٦	٢
٤	ضعف الخبرات المهنية داخل المنظمة للمدافعة عن حقوق المتضررين	٨٧	٨٢.١	١٨	١٧	١	٠.٩	٢.٨١	٠.٤٢	٤
٥	تعقد الإجراءات اللازمة لانجاز العمل مع المتضررين داخل المنظمة	٧٩	٧٤.٥	٢٤	٢٢.٦	٣	٢.٨	٢.٧٢	٠.٥١	٥
٦	صعوبة العمل على تنظيم المتضررين للمطالبة بحقوقهم	٩٠	٨٤.٩	١٦	١٥.١	-	-	٢.٨٥	٠.٣٦	٢
	المتغير ككل							٢.٦٤	٠.٤٥	مستوى متوسط

يتضح من الجدول أن

أهم المعوقات فى المنظمات كما يراها المتضررين بالترتيب:

- ضعف الموارد والإمكانيات المادية بالمنظمة العاملة مع المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بنسبة (٢.٨٩%).
- ضعف القدرات التنظيمية بالمنظمة العاملة مع المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية، صعوبة العمل على تنظيم المتضررين للمطالبة بحقوقهم بنسبة (٢.٨٥%).
- ضعف الخبرات المهنية داخل المنظمة للمدافعة عن حقوق المتضررين بنسبة (٢.٨١%).
- تعقد الإجراءات اللازمة لانجاز العمل مع المتضررين داخل المنظمة بنسبة (٢.٧٢%).
- قصور النسق الاتصالى بين المنظمة والمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بنسبة (٢.٦٩%)

ولعل نتائج الجدول إجمالاً تؤكد على ما ورد فى الإطار النظرى من أن المنظمات التى تقدم خدماتها للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية فى احتياج إلى ميزانيات وموارد وتدعيم

للقدرات التنظيمية، مما يؤكد على أهمية الدراسة للتوصل لبرنامج مقترح لتنظيم المجتمع يمكن أن يساهم فى مجال مكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية من خلال المنظمات المعنية.

٤- النتائج المرتبطة بالأهداف واختبار الفروض:

١- النتائج المرتبطة بالأهداف:

أ- ترتيب الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية

جدول (٢٧) ترتيب الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية كما يحددها المبحوثون

م	مجتمع الدراسة / الآثار	الأخصائيين الاجتماعين (ن=٣٥)			المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية (ن=١٠٦)		
		المتوسط الوزنى المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب	المتوسط الوزنى المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
١	الآثار الاجتماعية	٢.٢٦	٠.٤٣	٣	٢.٦٣	٠.٥٢	١
٢	الآثار الاقتصادية	٢.٢٩	٠.٥٢	١	٢.٦١	٠.٥٥	٣
٣	الآثار الصحية	٢.٢٩	٠.٥٢	١	٢.٦٢	٠.٥٤	٢
٤	الآثار النفسية	٢.٢٦	٠.٥٢	٣	٢.٢٤	٠.٤٠	٤
الخدمات ككل		٢.٢٧	٠.٤٦	مستوى متوسط	٢.٤٩	٠.٤٨	مستوى متوسط

باستقراء الجدول السابق نجد

أن أكثر الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية بالنسبة لعينتى الدراسة تمثلت فى بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين فإن الآثار الاقتصادية والصحية كان فى المقدمة بنسبة (٢.٢٩%) ثم تأتى الآثار الاجتماعية والنفسية بنفس النسبة وهى (٢.٢٦%) ويعتبر هذا منطقياً بالنسبة لحالة المتضرر، بينما كانت الآثار الاجتماعية فى المقدمة بنسبة (٢.٦٣%) بالنسبة للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية يليها الآثار الصحية بنسبة (٢.٦٢%)، ثم الآثار الاقتصادية بنسبة (٢.٦١%)، وأخيراً الآثار النفسية بنسبة (٢.٢٤%).

ولعل النتائج السابقة تتفق مع ما أكدته دراسة (بسمة محمد عثمان)[١٦] فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن الجريمة المنظمة.

ونستخلص مما سبق اتفاق فى ترتيب الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية من وجهة نظر عينتى الدراسة إلى حد بعيد من حيث أن الآثار ككل من جانب الأخصائيين الاجتماعيين كانت بنسبة (٢.٢٧%) بينما من جانب المتضررين كانت بنسبة (٢.٤٩%) والمستوى فى الاثنين متوسط وهو ما يحقق الهدف الأول للدراسة.

ب- ترتيب الخدمات المقدمة لمواجهة الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية

جدول (٢٨) ترتيب الخدمات المقدمة لمواجهة الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية كما يحددها المبحوثون

م	مجتمع الدراسة / الخدمات	الأخصائيين الاجتماعين (ن=٣٥)			المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية (ن=١٠٦)		
		المتوسط الوزنى المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب	المتوسط الوزنى المرجح	الانحراف المعيارى	الترتيب
١	الخدمات الاجتماعية	٢.٢٥	٠.٤٩	١	٢.٨٠	٠.٥٢	١
٢	الخدمات الاقتصادية	١.٩٩	٠.٥٢	٤	٢.٥٢	٠.٣٨	٤
٣	الخدمات الطبية	٢.٢٩	٠.٤٣	٢	٢.٧٠	٠.٣٧	٢
٤	الخدمات النفسية	٢.٠٧	٠.٤٨	٣	٢.٦٠	٠.٣٣	٣
الآثار ككل		٢.٢٧	٠.٤٦	مستوى متوسط	٢.٤٩	٠.٤٨	مستوى متوسط

باستقراء الجدول السابق نجد

أن أكثر الخدمات المقدمة لمواجهة الآثار الناتجة عن جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية بالنسبة لعينتى الدراسة تمثلت فى الاتفاق بين عينتى الدراسة فى الخدمات الاجتماعية بنسبة (٢.٢٥%) للأخصائيين الاجتماعيين وبنسبة (٢.٨٠%) للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية، تليها الخدمات الطبية بنسبة (٢.٢٩%) للأخصائيين الاجتماعيين بنسبة (٢.٧٠%) للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية، وبعدها بنسبة (٢.٠٧%) للأخصائيين الاجتماعيين وبنسبة (٢.٦٠%) للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية الخدمات النفسية، وتنتهى بالخدمات الاقتصادية بنسبة (١.٩٩%) للأخصائيين الاجتماعيين وبنسبة (٢.٥٢%) بالنسبة للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية.

ولعل النتائج السابقة تتفق مع ما أكدته دراسة (بسمة محمد عثمان)[١٦] حيث أنها أشارت إلى أن الخدمات تتنوع للضحايا والمتضررين من جريمة الاتجار بالبشر بين الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية، ونستخلص مما سبق فى ترتيب الخدمات المقدمة لمواجهة الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية من وجهة نظر عينتى الدراسة والاختلاف فقط فى النسبة وليس فى الترتيب وهو ما يجيب على الهدف الثانى للدراسة.

٢- اختبار فروض الدراسة:

(أ) اختبار الفرض الأول للدراسة: توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الأخصائيين الاجتماعيين والمتضررين فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية.

جدول (٢٩) الفروق المعنوية بين الأخصائيين الاجتماعيين والمتضررين فيما يتعلق (الآثار- الخدمات- المعوقات) باستخدام اختبار T-Test (ن=١٤١)

م	المتغيرات	مجتمع البحث	العدد ن	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعيارى	درجات الحرية d f	قيمة t	الدلالة
١	الآثار ككل	اخصائى	٣٥	٢.٢٧	٠.٤٦	٧٣	٠.٤٥٣	غير دال
		متضرر	١٠٦	٢.٤٩	٠.٤٨	٧٣	١.٦٩٠	غير دال
٢	الخدمات ككل	اخصائى	٣٥	٢.١٧	٠.٤٥	٧٣	٠.٣٩٥	غير دال
		متضرر	١٠٦	٢.٥٣	٠.٤٢	٧٣	٠.٢٩٨	غير دال
٣	المعوقات ككل	اخصائى	٣٥	٢.١٧	٠.٤٩	٧٣	٠.٥٨٨	غير دال
		متضرر	١٠٦	٢.٤٥	٠.٤٤	٧٣	٠.١٥١	غير دال

** معنوى عند (٠.٠١) * معنوى عند (٠.٠٥)

باستقراء الجدول السابق يتضح ما يلى :

لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الأخصائيين الاجتماعيين والمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية فيما يتعلق بالآثار ككل "الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية"، كما لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الأخصائيين الاجتماعيين والمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية فيما يتعلق بالخدمات ككل "الاجتماعية والاقتصادية والطبية والنفسية"، كما لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الأخصائيين الاجتماعيين والمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية فيما يتعلق بالمعوقات ككل "المتعلقة بالمنظمة والمتعلقة بالمتضررين أنفسهم".

مما يجعلنا نرفض الفرض الأول للدراسة جزئياً والذى مؤداه "توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الأخصائيين الاجتماعيين والمتضررين فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية".

(ب) اختبار الفرض الثانى للدراسة: توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديمجرافية للمتضررين والآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية

جدول (٣٠) العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمتضررين والآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية (ن=١٠٦)

م	المتغيرات الديموجرافية	الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية		
		المعامل المستخدم	قيمته	دلالته
١	النوع	كا^{2}	٤٠.٠٠٠	(د.ح=٣٦)
٢	السن	جاما	٠.٢٢٩	---
٣	الحالة الاجتماعية	كا^{2}	١٢٠.٠٠٠	(د.ح)=١-١)
٤	الحالة التعليمية	جاما	٠.١٨٠	---
٥	الحالة الوظيفية	كا^{2}	٨٠.٠٠٠	(د.ح = ٧٥)
٦	نوع السكن	كا^{2}	٣٧.٩٨٠	(د.ح =٣٦)

باستقراء الجدول السابق يتضح ما يلى:

لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمتضررين والآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية، وهذا يعنى أن الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية لا تختلف باختلاف (النوع، السن، الحالة الاجتماعية، الحالة التعليمية، الحالة الوظيفية، نوع السكن) بالنسبة للمتضررين مما يجعلنا نرفض الفرض الثانى للدراسة والذى مؤداه (توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمتضررين والآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية).

(ج) اختبار الفرض الثالث للدراسة : توجد علاقة دالة إحصائيا بين بعض المتغيرات الديموجرافية للأخصائيين الاجتماعيين والآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية:

جدول (٣١) العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية للأخصائيين الاجتماعيين والآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية (ن=٣٥)

م	المتغيرات الديموجرافية	الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية		
		المعامل المستخدم	قيمته	دلالته
١	النوع	كا^{2}	٣٢.٩١٧	(د.ح = ٣٣)
٢	السن	جاما	٠.٢١١	---
٣	المؤهل العلمى	كا^{2}	٣٢.٦٨٠	(د.ح) = ٣٣)
٤	سنوات الخبرة	جاما	٠.١٧٩	---

** معنوى عند (٠.٠١) * معنوى عند (٠.٠٥)

باستقراء الجدول السابق يتضح ما يلى:

لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين بعض المتغيرات الديموجرافية للأخصائيين الاجتماعيين والآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية، وهذا يعنى أن الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية لا تختلف باختلاف (النوع، السن، المؤهل العلمى، سنوات الخبرة) بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين، مما يجعلنا نرفض الفرض الثالث للدراسة والذى مؤداه "توجد علاقة دالة إحصائيا بين بعض المتغيرات الديموجرافية للأخصائيين الاجتماعيين والآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية.

البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع للحد من آثار مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية

توصلت الدراسة الحالية إلى العديد من النتائج المرتبطة بأهداف الدراسة وفروضها ومتغيراتها ومؤشراتها وفى ضوء النتائج السابقة والمقابلات مع عدد من خبراء تنظيم المجتمع يمكن تناول البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع للحد من آثار مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية فيما يلى(٤٥):

البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع للحد من آثار مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية

م	متغيرات البرنامج المقترح	التحليل والتفسير والتوضيح
١	مفهوم البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع	يمكن تعريف البرنامج المقترح فيما يلى: - يقصد به الخطة التى تتضمن عدة أنشطة تهدف إلى تنمية مهارات أخصائى تنظيم المجتمع ومساعدته على الاستبصار لسلوكه والوعى بمشكلاته وتدريبه على حلها بهدف اتخاذ القرار وتحقيق النفع للحد من آثار الاتجار بالأعضاء البشرية التى تواجه المتضررين. - كما يقصد به نظام تعليمى يتضمن جهوداً منظمة للتأثير على المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية وتعديل اتجاهاتهم بما يتفق مع ظروف وإمكانيات المنظمات التى تقوم بالدفاع عن حقوقهم المشروعة.
٢	الأسس التى يقوم عليها التخطيط للبرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع	يقوم التخطيط للبرنامج المقترح على الأسس التالية: (أ) خصائص التخطيط للبرنامج المقترح : - العمل على تحقيق الأهداف العلاجية- الوقائية- الانمائية - العمل على إشباع الاحتياجات للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية لمواجهة مشكلاتهم على اعتبار أن هذا حق من حقوقهم. - العمل على تنمية واستثمار قدرات فريق العمل، ورفع مستوى الوعى العام لهم - تقديم مقترحات لرسم الإجراءات البديلة لرعاية المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية فى ضوء إمكانيات المنظمات التى تتعامل معهم. (ب) خطوات التخطيط للبرنامج المقترح: - تحديد المجتمع الذى يعمل فيه المخطط للبرنامج: بتجميع المعلومات الكافية عن المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية. - تحديد احتياجات ومشكلات المتضررين وتحليلها من خلال الإحصاءات والنشرات وآراء المتخصصين. - تحديد الأهداف المطلوبة: للعمل على مواجهة الآثار السلبية الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية. - تنفيذ البرنامج المقترح الذى تم اختياره: بتوزيع المسئوليات والأدوار على الفريق المهنى (ج) أنواع البرامج المقترحة للحد من آثار مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية: - البرامج الاجتماعية: والتى تهدف إلى تنمية المهارات الاجتماعية للمنظم الاجتماعية لفهم العوامل الوجدانية للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية وتدريبهم على المشاركة، وتحقيق التكيف الاجتماعى بالاتصال بالمجتمع لمواجهة آثار الاتجار بالأعضاء البشرية. - البرامج الثقافية: والتى تهدف إلى خلق الوعى الثقافى عند المنظم الاجتماعى لتنمية معلوماته والعمل على مشاركة المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية فى الحياة الثقافية.

		- البرامج الطبية: والتى تهدف إلى دراسة أسباب المشكلات الصحية للمتضررين والعمل على رفع مستوى أداء وكفاءة الفريق الطبى وتهيئة مناخ جيد للعلاقات ومساعدتهم على إجراء الاختبارات والفحوص الطبية لتقديم الخدمات العلاجية المناسبة - البرامج القانونية: والتى تهدف إلى تقديم النصح القانونى للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية - البرامج التأهيلية : والتى تهدف إلى إعادة تأهيل المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية ومحاولة تقليل إعاقتهم لتحقيق تكيفهم وإدماجهم فى المجتمع.
٣	فلسفة البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع	تحدد فلسفة البرنامج المقترح كالتالى: - الاعتراف بقيمة وكرامة المتضررمن الاتجار بالأعضاء البشرية. - الاعتراف بالوقوف بجانب أسرة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية حتى يستعيد عافيته. - الاعتراف بحق المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية بالتعويض المناسب - الاعتراف بحق المتضرر فى طلب الجهة التى ستقوم بعلاجه من آثار الاتجار بالأعضاء البشرية.
٤	أهمية البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع	تم تحديد أهمية البرنامج المقترح فى : - تحديد الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية سواء كانت آثار (اجتماعية- اقتصادية- طبية- نفسية). - تحديد ملائمة الخدمات (الاجتماعية- الاقتصادية- الطبية- النفسية) لاحتياجات المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية. - تحديد المعوقات التى تواجه تقديم الخدمات للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية وتحديد المقترحات للتعامل مع المعوقات.
٥	أهداف البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع	يسعى البرنامج المقترح لتحقيق عدة أهداف هى: - أهداف تخطيطية: بتحديد احتياجات فئات المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية. - أهداف تنسيقية: بتقديم حقائق مرتبطة بالآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية. - أهداف تنموية: بتنمية الشعور بالمسئولية للفريق المهنى لتدعيم القيم المرتبطة بحماية المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية. - أهداف دفاعية: بالتأثير على الرأى العام للدفاع عن حقوق المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية. - إكساب المنظم الاجتماعى المبادئ والنماذج والاستراتيجيات والتكتيكات والمداخل والأدوات والأدوار والمهارات اللازمة لمواجهة الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية.
٦	الأنساق التى يتعامل معها البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع	يقترح أن تكون أنساق التعامل كالتالى: - المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية - أسرة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية - المنظمات التى تتعامل مع المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية - المجتمع بهيئاته ومؤسساته ووزارته المعنية - وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة لتوعية الرأى العام - الجهات التشريعية والرقابية فى المجتمع
٧	الجهات المشاركة فى البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع	يتضمن البرنامج المقترح الجهات التالية - المنظمات المعنية - نقابة الاطباء - نقابة الصيادلة - وزارة العدل - وزارة الصحة - وزارة التضامن الاجتماعى - وزارة الداخلية

٨	متطلبات تحقيق البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع	يقترح أن يتضمن البرنامج المقترح الآتى: أ- القائمون بتنفيذ البرنامج المقترح: - الأخصائيين الاجتماعيين - الأخصائيين الطبيين - الأخصائيين النفسيين - الأخصائيين الاقتصاديين - الأخصائيين القانونيين ب- مكان تنفيذ البرنامج المقترح: - مكاتب الخدمة الاجتماعية بالمنظمات المعنية - قاعة الاجتماعات بالجهات الممولة - قاعة الاجتماعات بالمنظمات المعنية ج- المدى الزمنى للبرنامج المقترح: يمكن أن يتم فى الفترة من (٨-١٠) اشهر د- التمويل للبرنامج المقترح: - وزارة التضامن الاجتماعى - المنظمات المعنية - وزارة الصحة - النقابات - وزارة العدل - وزارة الداخلية - المجلس القومى للأمومة والطفولة – رجال الأعمال
٩	محتويات البرنامج المقترح للتدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع	(أ) نماذج البرنامج المقترح: يمكن أن يستعين المنظم الاجتماعى بمجموعة من النماذج على النحو التالى: - نموذج العمل الاجتماعى: وذلك من خلال الدعوة لإحداث تغيير فى البناء التشريعى وتأسيس وإصدار تشريعات جديدة تدعم حقوق المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية ولتعاون المنظمات المعنية مع وسائل الإعلام لتوفير المعلومات والمشاركة فى الإطلاع على حيثيات قضية الاتجار بالأعضاء البشرية. - نموذج الرعاية المجتمعية وتنظيم المجتمع: وذلك بدعم الثقة فى المنظمات المعنية بقضية الاتجار بالأعضاء البشرية من قبل المجتمع ومن قبل المتضررين وسرعة الإفصاح عن مرتكبى هذه الجريمة عند حدوثها للتقليل منها وهى أبسط الحقوق للمتضررين والمجتمع. - نموذج تنمية البرامج والروابط المجتمعية: من خلال توعية المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية لبرامج الرعاية الاجتماعية، ويتم ذلك بالتعاون مع الفريق المهنى لإعادة تأهيلهم مهنياً نتيجة آثار الاتجار بأعضائهم البشرية، واستعداداتهم مع المنظمات الدفاعية، ودعم الجهود المجتمعية للمشاركة فى برامج علاجية وطبية واجتماعية. - نموذج تنظيم التحالفات: ويتم ذلك من خلال بناء تحالف قوى لجميع المنظمات المعنية بقضية الاتجار بالأعضاء البشرية والهيئات والوزارات المسئولة سواء التشريعية أو الرقابية أو التنفيذية للعمل على سد منافذ مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية فى بدايتها. (ب) مداخل البرنامج المقترح: يمكن أن يستعين المنظم الاجتماعى بالمداخل التالية: - مدخل الوقاية: لمنع حدوث المشكلات المتوقعة باستخدام مهارات الاكتشاف المبكر لمرتكبى جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية، وذلك لتجنب المشكلات التابعة لها، ولتجنب الآثار المترتبة عليها للمتضررين وأسرهم لتقليل ضغوط الحياة التى قد يتعرضوا لها. - مدخل التشبيك: بتمكين المنظمات الدفاعية عن المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية مع الجهات الأخرى بإقامة شبكة للعمل تتبادل فيها المعلومات، والرؤى والأفكار لمساعدة المتضررين على إشباع احتياجاتهم

ومواجهة مشكلاتهم وبدأ حياة كريمة لهم.

- مدخل المشورة: وفيه يقوم المنظم الاجتماعى بدور المستشار من خلال تقديم الخبرات الفنية للمتضررين لمواجهة الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية بهدف عودتهم أشخاص أسوياء للمجتمع.

(ج) استراتيجيات البرنامج المقترح:

يمكن أن يستعين المنظم الاجتماعى بمجموعة من الاستراتيجيات فى البرنامج المقترح كما يلى:

- إستراتيجية التفاوض: وذلك بفرض موقف التفاوض على الجهات المسئولة فى المجتمع من الشئون القانونية والنيابة العامة وغيرها للنظر فى الهيئة التأديبية المقدمة لمرتكبى الاتجار فى الأعضاء البشرية ولإعطاء المتضررين حقوقهم.
- إستراتيجية الضغط: وذلك بالضغط على المؤسسات التى تقدم الرعاية لتوفير الخدمات للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية مع مراعاة حركة التغيير فى المجتمع، وبالتنسيق مع الصحافة ووسائل الإعلام والوزارات المعنية لاتخاذ القرارات التى تضمن حقوق المتضررين.
- إستراتيجية الإقناع: من خلال تشجيع العاملين والمراجعين بالقطاعات المختلفة ذات الصلة للإبلاغ عن مرتكبى جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية وإخضاع الأجهزة لمعايير ثابتة ووضع إجراءات لتفادى التلاعب من المرتكبين لجرائم الاتجار بالأعضاء البشرية.
- إستراتيجية تنمية قدرات المنظمة: بالاهتمام بتعديل سياسة المنظمات التى تقدم خدماتها للمتضررين بما يتناسب مع احتياجاتهم والاستعانة بالتخصصات المختلفة لدعم تخطيط وتنفيذ وتقويم برامجها للرعاية الاجتماعية لفئة المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية.

(د) تكتيكات البرنامج المقترح:

يمكن أن يعتمد على التكتيكات التالية:

- حل المشكلة: وذلك بمحاولة حل المشكلات التى يعانى منها المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية سواء أكانت مشكلات (اجتماعية - نفسية).
- التعاون: وفيه يقوم المنظم الاجتماعى بالتعاون مع فريق العمل بالمنظمة لتحقيق الأهداف بما يساعد على استفادة المتضرر من الاتجار بالأعضاء البشرية بخدمات وبرامج المنظمات ذات الصلة بقضيته.
- الشرح والتوضيح: ويتم ذلك من قبل المنظم الاجتماعى للمتضرر عن الجهات التى تقدم الخدمات الاقتصادية والتأهيلية بما يجعله مواطناً يستطيع أن يحصل على حقوقه دون قلق أو خوف.

(هـ) أدوات البرنامج المقترح:

يمكن أن يستخدم المنظم الاجتماعى الأدوات المهنية التالية:

- اللجان: وتتم من خلال التعاون بين المؤسسات والمنظمات المعنية بقضية مكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية لتقليص الآثار الناتجة عن هذه الجريمة، ووضع خطط للعمل وتبادل المعلومات لكى تقابل الأعداد الزائدة من المتضررين من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.
- المؤتمرات: ويتم فيها إعلام المتضررين وأسرهم بكافة النتائج المرتبطة بحياته، ويقدم فيها المتخصصون التفاصيل الفنية كطريقة العلاج، وسبل الوقاية لغير المتضررين.
- الوسائل السمعية والبصرية: عن طريق توجيه الصحافة ووسائل الإعلام لأصحاب القرار فى القيادات العليا والمنظمات الإنسانية للأخطاء الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية ومتابعتها والحد منها للعمل على عقاب المتهاونين بالأرواح البشرية وبالمثل المساهمة فى تقديم الخدمات للمتضررين.
- جماعات الضغط: فى إطار دعم منظمات المجتمع المدنى بالضغط على الحكومة والسلطة التشريعية لتعديل أو تغيير القوانين لمواجهة الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية على المستوى المجتمعى.

(و) أدوار المنظم الاجتماعى فى البرنامج المقترح:
يمكن أن يمارس المنظم الاجتماعى الأدوار التالية:

- دور المنظم كمحلل: بإجراء دراسة ميدانية للمتضررين باستخدام استمارات مخصصة لجمع البيانات المطلوبة عن احتياجاتهم وترتيب حالات المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية حسب درجة أولوياتها وحدة مشكلاتها فى ضوء أولويات حالته النفسية والاجتماعية والصحية.
- دور المنظم كمدافع: حيث يقوم المنظم الاجتماعى بتحويل المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية للمنظمات الحقوقية والدفاعية ذات الصلة بقضيتهم لتقديم المساعدات والاحتياجات المتعددة لهم.
- دور المنظم كمقيم: عن المنظمة الدفاعية بتوصيل الإعانة بصفة دورية للمتضررين وأسرهم، وإرسال تقارير متابعة دورية عن الحالة الاقتصادية والطبية والنفسية التى تواجه المتضررين من الآثار الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية.
- دور المنظم كمنشط: لإحداث تغييرات فى أداء الخدمة التى تقدم للمتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية.
- دور المنظم كمرشد: بتنوير المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية وزيادة وعيهم بأهمية دور مكاتب الخدمة الاجتماعية فى إطار إمدادهم بالمعلومات التى تضمن حصولهم على حقوقهم.

(ز) مبادئ البرنامج المقترح:
هناك ثمة مبادئ يمكن الالتزام بها فى البرنامج المقترح مثل:

- مبدأ حق اتخاذ القرار: لمساعدة المتضررين من الاتجار بالأعضاء البشرية بتوجيههم إلى الجهات المسئولة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتعويضهم وتحقيق أهدافهم.
- مبدأ المطالبة: باستقبال المنظم الاجتماعى لشكاوى المتضررين لتقدير الموقف قبل بدء المطالبة، والاستعانة بمشاركة المنظمات الدفاعية الأخرى لإتاحة فرصة عمل للمتضرر حسب إمكانياته.
- مبدأ الرجوع للخبراء: حيث يعمل كل أخصائى اجتماعى على تقديم العلاج لمواجهة مشكلات الحالات الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية مع توفير الوسائل والإمكانات التى تحقق أهدافهم.
- مبدأ المشاركة: بمشاركة أماكن مراكز التأهيل المهنى لإعانة احتياجات المتضرر المادية، ولمواجهة المشكلات التى تحد من قدرة المجتمع على التماسك.

مراجع الدراسة

١. عبد الرحمن محمد عويس: مبحث فى الجريمة (بيروت، دار النهضة العربية، ط٢، ٢٠١٠).
٢. طارق حسن سرور: نقل الأعضاء البشرية بين الأحياء (القاهرة، دار النهضة العربية، ط٢، ٢٠١١).
٣. وزارة الخارجية الأمريكية: مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالبشر، تقرير لعام ٢٠١٣.
٤. محمد محيى الدين عوض: الجريمة المنظمة (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٢).
٥. عبد الله حسين الخليفة: البناء الاجتماعى والجرائم المستحدثة (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١١).
٦. وزارة الصحة والسكان: اللجنة العليا لزراعة الأعضاء، فرع منظمة الصحة العالمية ، ٢٠١٣.
٧. عباس حامد أبو شامة: التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة ونشاطها فى الدول العربية (الرياض، الندوة العلمية عن الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، ٢٠١٤).
٨. أكرم عبد الرازق المشهدانى: جرائم الاتجار بالبشر (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١٣)
٩. رشاد أحمد عبد اللطيف: مداخل وأجهزة تنظيم المجتمع ممارسة متخصصة فى الخدمة الاجتماعية (سوهاج ، دار المهندس للطباعة، ٢٠١٢).
١٠. مدحت محمود أبو النصر: فن ممارسة الخدمة الاجتماعية (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠١٢).
١١. محمد عبد الفتاح محمد: الأسس النظرية لتنظيم المجتمع (الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ط١، ٢٠١١).
١٢. محمد أحمد عبد الهادى: الخدمة الاجتماعية فى مجال الدعوة والإغاثة الإسلامية (القاهرة، مكتبة وهبه، ط٢، ٢٠١١).
١٣. محمد فتحى عيد: عصابات الإجرام المنظم ودورها فى الاتجار بالأشخاص (الرياض، بحث مقدم للندوة العلمية لمكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ٢٠٠٤).
١٤. محمد مختار السيد: الجوانب الاقتصادية لظاهرة الاتجار فى البشر (جامعة الإسكندرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، ٢٠٠٦).
١٥. Dunn, Kathlee: Human Trafficking, Children or commodity? International and domestic child sex trafficking, m. a. dissertation, United, of Colorado at Denver, ٢٠٠٧.
١٦. بسمة محمد عثمان: الملامح العامة للجريمة المنظمة "تطبيق على الاتجار بالأعضاء البشرية"، (الرياض، بحث منشور بالمجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد السابع عشر، يناير، ٢٠٠٩).
١٧. Gilmer, sara: Organizaed crime in japan, in crime justice in changing world, Green wood press, New York, ٢٠١١
١٨. Small, Kevone, Magaret: the role of anti- human trafficking community partnership in the identification of and response to human trafficking victims in the united state dissertation, the American university, ٢٠١٥.
١٩. Terry mizrahi, larry E. Davis, Best practices, Encyclopedia of Social work (٢٠ed, Vol.١) Oxford university press N.Y. ٢٠٠٨.

٢٠. Marie, Weil: community practice conceptual models, journal of community practice, vol٣, Numbers ٣/٤, ١٩٩٦.

٢١. أحمد شفيق السكرى: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠).

٢٢. Rebort L. Barker: Dictionary Social work (U.S.A: NASA, printed in. ١٩٨٧).

٢٣. محمد رفعت قاسم: تقويم مشروعات تنمية المجتمع المحلى "نماذج وحالات تطبيقية" (القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠).

٢٤. F.M Lowenberg : Fundmentals of social intervention Basic concepts, intervention Activities and care skills, second edition (N.Y: Columbia university press, ١٩٨٣).

٢٥. أحمد شفيق السكرى: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره.

٢٦. محمد السيد عرفة: تحريم الاتجار بالبشر فى القوانين والاتفاقيات الدولية (القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، ٢٠١٣).

٢٧. إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥).

٢٨. محمد مختار السيد: الاتجار فى البشر (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٢).

٢٩. UNODC, Abuse of a position of vulnerability and other, Means with in the definition of trafficking in persons, issue paper (Vienna, ٢٠١٣).

٣٠. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب: الجهود الدولية لمكافحة الاتجار فى البشر (القاهرة، دار الفكر العربى، ط١، ٢٠١١).

٣١. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: حالات الفوضى والآثار الاجتماعية للعولمة، ترجمة عمران أبو حجلة، الرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد ١٥، العدد ٤٥ إبريل ٢٠١٢.

٣٢. cohen , Stanlcy, Against criminology, Transaction Books, New Brouns wich, USA, ٢٠١٠.

٣٣. سعد عبد الله الكبيسى: دور البحث الاجتماعى فى نقص الجرائم المستحدثة (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٢).

٣٤. عبد الله حسين الخليفة: البناء الاجتماعى والجرائم المستحدثة، مرجع سبق ذكره.

٣٥. على عبد الرازق جلبى: الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعى (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٢).

٣٦. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره.

٣٧. سعد عبد الله الكبيسى: دور البحث الاجتماعى فى نقص الجرائم المستحدثة، مرجع سبق ذكره.

٣٨. ذياب البداينة: المنظور الاقتصادى للجريمة المنظمة (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط٢، ٢٠١٢).

٣٩. مصطفى عبد المجيد كاره: الجريمة المنظمة الدولية (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط٢، ٢٠١٢).

٤٠. أحمد محمد النكلاوى: اتجاهات الجريمة المنظمة وأسس استشرافها (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط٢، ٢٠١٢).

٤١. سهير محمد عبد المنعم: مواجهة الاتجار بالبشر فى ضوء المعايير الدولية (القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٢).

٤٢. حسن فتحى عبد الحميد: مرتكزات الوقاية من جرائم الاتجار بالبشر (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥).

٤٣. محمد شفيق: البحث العلمى، "الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية" (الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ط٤، ٢٠١١).
٤٤. رياض أمين حمزاوى، طلعت مصطفى السروجى: البحث فى الخدمة الاجتماعية "النظرية والتطبيق" (أبو ظبى، دار القلم للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠٠٩).
٤٥. راجع فى ذلك:
أ- عبد الحليم رضا عبد العال: الخدمة الاجتماعية المعاصرة (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٠).
ب- أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الاجتماعية نظرة تاريخية (مناهج- ممارسة- مجالات) (الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ط٢، ٢٠١٣).
ج- محمد رفعت قاسم: تنظيم المجتمع الأسس والأجهزة (القاهرة، دار الثقافة المصرية للطباعة والنشر، ٢٠١٠).
د- رشاد أحمد عبد اللطيف: نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية "مدخل متكامل" (الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ط١، ٢٠١٣).
ه- ملاك أحمد الرشيدى وآخرون: الأسس المهنية لتنظيم المجتمع (القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، ٢٠١٢).
و- محمد عبد الحى نوح: الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع قاعدة علمية وقيم ومهارات (القاهرة، دار الفكر العربى، ط٢، ٢٠١١).
ز- رشاد أحمد عبد اللطيف: إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية (الجيزة، مطبعة العمرانية للأوفست، ٢٠٠٥).